مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK

التقرير السنوي لعام 2022

المحتويات

دعوة اجتماع الهيئة العامة

أعضاء مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن المصرف

تقرير مجلس الإدارة

المؤشرات المالية الرئيسية

تنمية الموارد البشرية

سياسة إدارة المخاطر

الحوكمة

تقرير لجنة مراجعة الحسابات (التدقيق)

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

بيان المركز المالي

بيان الدخل

بيان الدخل الشامل

بيان التغيرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات متممة للبيانات المالية

فروع مصرف المنصور للاستثمار

دعوة اجتماع الهيئة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

دعوة إلى السيدات والسادة المساهمين الكرام في مصرف المنصور للاستثمار (ش.م.خ) المحترمين

م / اجتماع الهيئة العامة السنوي

تحية طيبة :

بمناسبة الإنتهاء من إعداد الحسابات الختامية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 والتقرير السنوي السابع عشر عن نشاطه خلال عام 2022 وعملاً بأحكام المادتين 86 و87/ثانياً من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وتنفيذاً لقرار مجلس ادارة المصرف في اجتماعه المنعقد في 31 كانون الثاني 2023 يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي الذي سيعقد في قاعة..... ببغداد في الساعة .....من صباح يوم .....

وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الى يوم..... في نفس المكان والزمان المعينين ، للنظر في فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه :

1- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة 2022 والمصادقة عليه .
2- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 والمصادقة عليه.
3- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 والمصادقة عليها.
4- إقرار مقسوم الأرباح.
5- تعيين مراقبي الحسابات لعام 2023 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة.
6- إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم .

نرجو تفضلكم بالحضور اصالة أو بإنابة أحد المساهمين عنكم بصكوك الإنابة المتوفرة في المصرف او توكيل الغير بوكالة مصدقة من الكاتب العدل، على أن تودع الإنابات والوكالات لدى هيئة الأوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع عملا بأحكام المادة 91 المعدلة من قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 المعدل مع ابراز تأييد المساهمة من مركز الإيداع العراقي بالإضافة الى تأييد مساهمته في حالة الإنابة مع مراعاة ماورد في المادة 91 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل.

بإمكانكم الحصول على نسخة من كراس مواد الاجتماع من الإدارة العامة للمصرف.

يسرنا أن نرحب بكم اجمل ترحيب ونشكركم مع فائق التقدير

المهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الادارة

مصرف المنصور للإستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة ونبذة عنهم

السيد مهدي محمد جواد الرحيم

المنصب: رئيس مجلس الإدارة.

المؤهلات العلمية: كلية القانون، دبلوم دراسات عليا في القانون جامعة القاهرة.

الخبرة: خبير في القانون الدولي، المصارف، وإدارة الشركات.

الدكتور زيد عبد الستار محمد البغدادي

المنصب: عضو مجلس الإدارة.

المؤهلات العلمية: دكتوراه في علوم حاسبات تقنية المعلومات

الخبرة: رجل أعمال.

السيد يوسف محمود النعمة

المنصب: نائب رئيس مجلس الإدارة – ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق).

المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة طيران – ماجستير إدارة أعمال.

الخبرة: المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة.

"ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".

السيد عادل علي المالكي

المنصب: عضو مجلس الإدارة.

المؤهلات العلمية: دبلوم حاسب آلي – كلية قطر التقنية.

الخبرة: مدير عام دائرة الخدمات المصرفية للأفراد لمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".

الدكتور وليد موريس حليم عبد النور

المنصب: عضو مجلس الإدارة – المدير المفوض.

المؤهلات العلمية: دكتوراه في إدارة الأعمال.

الخبرة: 37 سنة خبرة مصرفية في مجال المصارف والخدمات المالية.

السيد خالد أحمد خليفة السادة

المنصب: عضو مجلس الإدارة.

المؤهلات العلمية: دبلوم عالي في العلوم المصرفية.

الخبرة: مدير عام دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".

السيد أحمد نزهت محمد الطيب

المنصب: عضو مجلس الإدارة.

المؤهلات العلمية: بكالوريوس في الاقتصاد.

الخبرة: إدارة محافظ استثمارية ومالية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة المحترمين....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

نيابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وبمناسبة انتهاء السنة المالية 2022 يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي السابع عشر لعام 2022 متضمناً تفاصيل مختلف الأنشطة والأعمال المصرفية الاستثمارية والائتمانية التي مارسها المصرف خلال العام المذكور.

بدايةً يسرنا أن نشير الى الإنجازات الاستثنائية التي تحققت خلال عام 2022 والمتمثلة بحصول المصرف على عدد من الجوائز، إذ اختارت مجلة جلوبال فاينانس مصرفكم، للفوز بجائزة أفضل مصرف في العراق لهذا العام، كما تم الحصول على جائزة مقدمة من قبل الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب كأفضل مصرف من حيث تقديم الخدمات المصرفية للزبائن، إضافة الى شهادة الشكر والتقدير المقدمة من قبل هيئة الأوراق المالية للجهود المتميزة في الإفصاح عن البيانات المالية، وجاءت هذه السلسلة من الجوائز نتيجة للأداء العام للمصرف والجهود التي بذلها على مدى السنوات القليلة الماضية خلال تنفيذ مرحلة التحول، كما جاء مدعماً بعلامة QNB التجارية العالمية، إضافةً إلى ما يمتلكه من مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية المخصصة للأفراد والشركات، بالإضافة لامتلاكه بنية تحتية قوية، وخبرة واسعة في المجال المصرفي، لقد كان لهذه الجوائز الأثر الكبير لدى مساهمي المصرف وزبائنه وجمهوره الكرام.

استمر المصرف خلال عام 2022 بخطته التنموية الهادفة الى تحقيق تطور واضح وملموس في أنشطته وعملياته المصرفية رغم الظروف المحيطة بالاقتصاد العراقي وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة عدم إقرار الموازنة العامة للدولة للعام المذكور، لقد تم تحقيق نتائج متميزة وجيدة قياساً بتلك الظروف، إذ بلغ الربح الصافي بعد الضرائب بحدود 12.6 مليار دينار عراقي بزيادة نسبتها 55.8% وكان الربح المتحقق في العام الماضي والذي بلغ 8.1 مليار دينار عراقي، كما تحقق نمو واضح في صافي الائتمان النقدي ليصبح صافي رصيده مبلغ 167.2 مليار دينار عراقي بنمو نسبته 36.8%، والاستثمارات المالية برصيد 91.6 مليار دينار عراقي ونسبة نمو 15.1%. كما ارتفعت نسبة نمو الاحتياطيات بمقدار 955 مليون دينار عراقي ليصبح رصيدها 18.6 مليار دينار عراقي، أما ودائع العملاء بمختلف أشكالها وأنواعها فقد ازدادت بنسبة 2.6% فأصبحت برصيد 387.1 مليار دينار عراقي رغم أن النمو في الودائع رافقه التخفيض الكبير في التركزات العالية جداً في الودائع. واستمراراً بالجهود الاستثنائية المبذولة لتخفيض الائتمان المتعثر فقد نجح المصرف في تخفيض نسبته لتصبح 18.6% بعد أن كانت 31.5% في نهاية عام 2021، علماً بأن نسبة صافي الديون المتعثرة انخفضت من 58% عام 2019 الى 6.7% عام 2022، كما حافظ المصرف على سيولة جيدة وملبية لمتطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية، كذلك فيما يخص نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات (Basel III) والتي كانت بنسبة 95.9%.

على الصعيد الخدمي فقد استمر المصرف بتقديم خدمات متميزة لزبائنه وجمهوره الكريم وتم تحقيق نمو واضح، كماً ونوعاً، وتم استقطاب ودائع جديدة وتوسيع عمليات توطين الرواتب والبطاقات المصرفية والقروض الصغيرة وخدمات التحويل الخارجي من خلال نظام الـ Western Union، والمساهمة في دعم التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية، وبهذه المناسبة واستمراراً بتوسيع شبكة المراسلين الخارجيين للمصرف يسرنا إعلامكم بإنشاء علاقة مصرفية جديدة مع City Bank - New York ومع Standard Chartered مما سيوفر ذلك دعم كبير لعمليات المصرف الخارجية.

حضرات السيدات والسادة المساهمين الكرام:

يهدف المصرف خلال الفترة المقبلة إلى:

- وضع تركيز كبير على تعزيز رعاية مصالح العملاء وتلبية احتياجاتهم على نحو أفضل من خلال استخدام التطورات الرقمية والتدريب والتطوير المستمر للموظفين تحقيق أكبر قدر من الإنتشار وتوسيع قاعدة عملاء المصرف
- توسيع محفظة المنتجات والعملاء، وتنويع مصادر التمويل، وتوسيع قنوات تقديم الخدمات، وتعزيز التفاعل بين العملاء والموظفين، وتحويل العملاء إلى القنوات الإلكترونية، وتيسير العمليات الداخلية. ويهدف المصرف إلى تحقيق هذه المحاور من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية 2023-2025 المؤلفة من سبع ركائز رئيسية.
- استمرار النهج المطبق خلال عام 2022 في متابعة عمليات استرداد الديون المتعثرة (غير العاملة) وتخفيض نسبتها والذي سينعكس إيجاباً على الإيرادات.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كما يهدف المصرف خلال عامي 2023 و2024 الى تعزيز النتائج التي تحققت خلال الفترة الماضية ولا سيما في السنوات الأخيرة والجهود المبذولة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لزبائن المصرف الذين وضعوا ثقتهم به وفضلوا التعامل معه لما لاقوه من حسن التعامل والتعاون وجودة الخدمات المقدمة لهم ومتانتها ، كما يسعى مصرفكم الى تطوير وتنمية الخدمات المصرفية والبنى التحتية وبما يحقق غاية ورضا الزبائن وبالتالي توسيع قاعدة الودائع وتنويعها، وتطوير أنظمته المصرفية الالكترونية التي تساهم في تحقيق السرعة والدقة في العمل والارتقاء بالأجهزة الالكترونية المستخدمة في العمل لتواكب الحداثة والتطور العالمي، إن هذه الجوانب لها انعكاسات إيجابية على المحفظة الائتمانية والاستثمارية وبالتالي تحقيق زيادة جيدة في الأرباح الصافية ورفع نسبة الكفاءة التشغيلية من خلال خفض نسبة المصاريف الى الإيرادات، حيث يستهدف المصرف أن تصل الكفاءة التشغيلية إلى نسبة 40%. ويطمح للاستمرار بجهوده المبذولة في تخفيض نسبة التعثر الائتماني بعد أن نجح في تحقيق تقدم جيد خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

في إطار حرص المصرف الدائم على النمو والانتشار وزيادة حصته السوقية، فإن المصرف يسعى إلى زيادة عدد الفروع خلال الفترة المقبلة ليصبح عددها 13 فرعاً في مختلف المحافظات العراقية، وزيادة عدد الصرافات الآلية بحيث تكون مثبتة في مناطق حيوية، كما يسعى إلى توسيع قاعدة العملاء بالإضافة إلى التركيز على زيادة محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة.

وفي سياق حرص المصرف الشديد على تحسين تجربة العملاء فإن المصرف سيكثف جهوده الداعمة لتحقيق الريادة في مجال التحول الرقمي Digitalization والرؤى المستندة إلى البيانات والعمل المرن. وتحويل المستهلكين إلى الخيارات الرقمية في جميع مجالات حياتهم اليومية

بالإضافة إلى تعزيز خدمات المصرف من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية (Group offering) لتلبية احتياجات الشركات من خدمات توطين الرواتب وبطاقات الائتمان والقروض وعمليات السحب والايداع.

نشكر جميع المساهمين والجهات الداعمة والمساندة للمصرف وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية، كما نشكر أيضاً زبائن المصرف الذين فضلوا التعامل مع المصرف واختاروه لتنفيذ أعمالهم المتنوعة والمختلفة من خلاله مؤكدين لهم الاستمرار بذات النهج لضمان استثماراتهم وودائعهم وتغطية متطلباتهم المصرفية.

ختاماً يسعدنا أن نقدم الشكر الجزيل لجميع العاملين في المصرف لاسيما من كانت لهم الجهود المتميزة في تحقيق النتائج التي تضمنها تقريرنا السنوي هذا متمنين للجميع دوام التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الادارة

مصرف المنصور للإستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

نبذة عن المصرف

نبذة عن مصرف المنصور للاستثمار

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 في 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) وحصلت على موافقة البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بكتابه ذي العدد 9/3/368 في 20 شباط 2006 على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ.

وصف أنشطة البنك

القيام بكافة العمليات المصرفية بموجب قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وأية شروط مرفقة بتراخيصها أو تصاريحها الخاصة بممارسة الأعمال المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وبخاصة قبول الودائع وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة وأحكام النظام الأساسي، ومن هذه الأعمال:

- قبول الودائع بالدينار العراقي والعملة الأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وسندات الأمر، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف والسندات.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها بالعملة العراقية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة العراقية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في جمهورية العراق وفق الضوابط والنسب التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات الداخلية والخارجية.

وبشكل عام قيام المصرف لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في جمهورية العراق أو في الخارج بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع وضمن الحدود التي تحددها القوانين والأنظمة النافذة.

الرؤية والأهداف

هدفنا

1- أن نكون الخيار الأول للعملاء والعاملين والمستثمرين والشركاء في جمهورية العراق.
2- أن نتمتع بسمعة ممتازة وعلامة تجارية موثوق بها.
3- تحقيق نمو مستدام وتعزيز العائد للمساهمين.
4- التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي والهدف الرئيسي لمصرف المنصور للاستثمار.
5- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لشركتنا كلاعب رئيسي في المجتمع العراقي.
6- الالتزام بتنفيذ جميع التعاميم المتعلقة بالحوكمة، والصادرة عن البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية.

رؤيتنا

على المستوى المحلي، يهدف مصرف المنصور للاستثمار إلى الحفاظ على النمو المستقر والمنتظم وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز وتقوية الموقع المتميز والرائد للمصرف وليكون واحداً من أفضل خمسة مصارف خاصة في جمهورية العراق بحلول عام 2025 مما يعزز وجوده إقليمياً.

قيمنا

> التميز في العمليات
> النزاهة
> الشفافية
> المسؤولية الاجتماعية
> التركيز على الأداء
> تعزيز ثقة العملاء
> التطور المهني
> تشجيع الابداع والابتكار

أولويتنا الاستراتيجية في الأعوام 2023 - 2025

مصرف المنصور للاستثمار هو أحد البنوك الرائدة في جمهورية العراق، حيث كان للمصرف دور مميز في السوق العراقية، حيث أطلق أفكاراً وخدمات مبتكرة في الصناعة المصرفية، واليوم يقدم جميع الخدمات المصرفية المتعارف عليها للأفراد والشركات. يعتبر العراق من الأسواق الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويتميز باقتصاد كبير ومتنامي، حيث من المتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، وذلك بفضل التحسن الملحوظ في أسعار النفط وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة. ولايزال القطاع المصرفي صاحب الهيمنة الأكبر في القطاع المالي، ومن هنا تشكلت استراتيجيتنا التي تتضمن الخطوات التالية:

الخطوة الأولى – قوة الميزانية من خلال:

- تحقيق عائد على متوسط الاصول بنسبة 2.0% والعائد على حقوق الملكية بحد أدنى 10%.
- نسبة كفاءة تشغيلية تصل إلى 40%.

الخطوة الثانية:

- بناء قاعدة ودائع العملاء.
- فتح فروع جديدة لتصل إلى 13 فرع.
- نشر 19 جهاز صراف آلي إضافي لتصل إلى 30 جهاز صراف آلي.

الخطوة الثالثة:

- زيادة وتنويع المحفظة الائتمانية وتحسين الحصة السوقية.
- التركيز على القطاع الخاص بقروض انتقائية منخفضة المخاطر.
- زيادة التغطية لنسبة القروض غير العاملة

الخطوة الرابعة:

- تعزيز عرض المنتج حسب احتياجات العملاء / وعن طريق البيع.
- الاستثمار في التكنولوجيا لمنتجات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

الخطوة الخامسة:

- إقامة علاقات مالية قوية مع الدول المتعلقة بالميزان التجاري للعراق.
- القيام بتوسيع قائمة البنوك المراسلة.

الخطوة السادسة:

- الاستثمار في تدريب الموظفين وتحديد خطط واضحة للتطوير الوظيفي.
- زيادة كفاءات الموظفين.

الخطوة السابعة:

- تطوير الهوية الخاصة بمصرف المنصور للاستثمار بما يتماشى مع العلامة التجارية الخاصة بـ QNB
- تصنيف مصرف المنصور من قبل وكالة تصنيف دولية

تقرير مجلس الادارة

مجلس الإدارة:

1. أعضاء مجلس الإدارة الأصليون:

	المنصب
السيد مهدي محمد جواد الرحيم	رئيس مجلس الادارة
السيد يوسف محمود النعمة	نائب رئيس مجلس الادارة
الدكتور وليد موريس حليم عبد النور	عضو مجلس ادارة – المدير المفوض
السيد أحمد نزهت الطيب	عضو مجلس ادارة
الدكتور زيد عبد الستار البغدادي	عضو مجلس إدارة
السيد عادل علي المالكي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد احمد خليفة	عضو مجلس إدارة

2. أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط:

السيدة رند مهدي محمد جواد الرحيم

السيد محمد جابر ابراهيم

السيد نوري موسى الموسوي

السيد إسماعيل محمد المدني

السيد منير عبد الرزاق الوكيل

السيد نمر مرشد نمر

السيدة لبنى أنور عبد الصاحب

المزايا والمكافآت التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

لم يحصل أي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على أية مزايا أو بدلات حضور تخص العام 2022، وقد قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 8 حزيران 2022 وبالتنسيق مع مجلس إدارة المصرف منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 70 مليون دينار عراقي.

مساهمات كبار مالكي الأسهم (كبار المساهمين 1% فأكثر)

المساهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم (*)
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)	54.19%	135,468,493,759
نزهت محمد طيب طاهر	5.48%	13,703,984,377
مهدي محمد جواد الرحيم	4.59%	11,481,220,954
سليمان عبد القادر عبد المحسن ابراهيم	2.90%	7,258,683,243
عصام عبد القادر عبد المحسن المهيدب	2.90%	7,258,683,231
عماد عبد القادر عبد المحسن ابراهيم	2.90%	7,258,683,231
Merchant Bridge Holdings Inc.	2.38%	5,953,555,393
خالد مساعد السيف	1.82%	4,561,534,812
عبد العزيز بن محمد بن محمد العبد القادر	1.66%	4,146,945,529
سامي بن مساعد السيف	1.51%	3,786,073,892
احمد نزهت محمد الطيب	1.36%	3,396,135,093
عدنان موسى محمد الموسوي	1.35%	3,387,164,452
محمد بن مساعد السيف	1.32%	3,307,547,706
زيد عبد الستار محمد البغدادي	1.28%	3,195,885,258
محمد عبد الستار محمد البغدادي	1.28%	3,195,885,258

(*) بحسب سجل المساهمين كما في 31 كانون الأول 2022

الإدارة التنفيذية:

الاسم	الشهادة	الخبرة	المسمى الوظيفي
الدكتور وليد موريس عبد النور	دكتوراه في إدارة الأعمال	37 سنة خبرة في المجال المصرفي	المدير المفوض
السيد علي سلمان سعيد	بكالوريوس إدارة واقتصاد- محاسبة	24 سنة خبرة في المجال المصرفي	معاون المدير المفوض
السيد معاز خيري الأسدي	ماجستير في إدارة الأعمال	14 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير الإدارة المالية
السيد تموز هاني الراهب	دكتوراه في إدارة المخاطر	13 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة ادارة المخاطر
السيد سعد مهند يحيى	بكالوريوس قانون	17 سنة خبرة في المجال المصرفي	مراقب الامتثال
السيدة زهراء رسمي احمد	بكالوريوس علوم هندسة البرمجيات	15 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب
السيد جاد جوزف غطاس	ماجستير علوم مالية ومصرفية	20 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات
السيد رامي نقولا موسى	إجازة في الهندسة الميكانيكية	26 سنة خبرة في مجال الشؤون الإدارية	مدير القسم الإداري والخدماتي
السيد روجيه يوسف عبود	ماجستير ادارة اعمال والعلوم التجارية	24 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة الخدمات المصرفية للتجزئة
السيد زيد رشيد عبد الحميد	بكالوريوس علوم حاسبات	17 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم تقنية المعلومات
السيد فراس محمد علي	بكالوريوس علوم محاسبة	10 سنوات خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم التدقيق الداخلي

اللجان التنفيذية

يعتمد المدير المفوض على عدد من اللجان الداخلية المتخصصة لمساعدته في القيام بمهامه، وهذه اللجان هي :

- لجنة المشتريات.
- لجنة الموارد البشرية
- اللجنة الإدارية
- لجنة إدارة المخاطر
- اللجنة الائتمانية
- لجنة تقنية المعلومات
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة استمرارية العمل

المؤشرات المالية الرئيسية

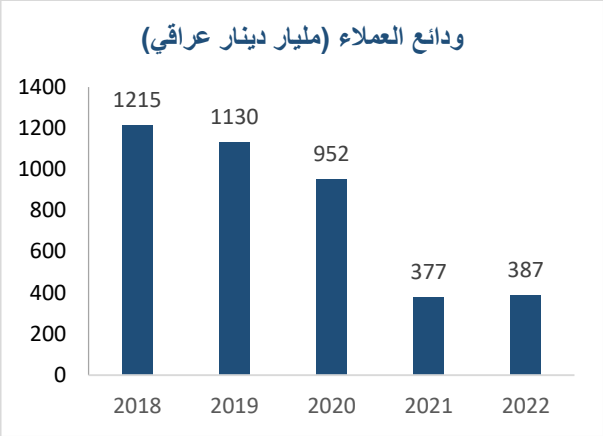
ودائع العملاء (مليار دينار عراقي)
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
1215
1130
952
377
387
2018
2019
2020
2021
2022

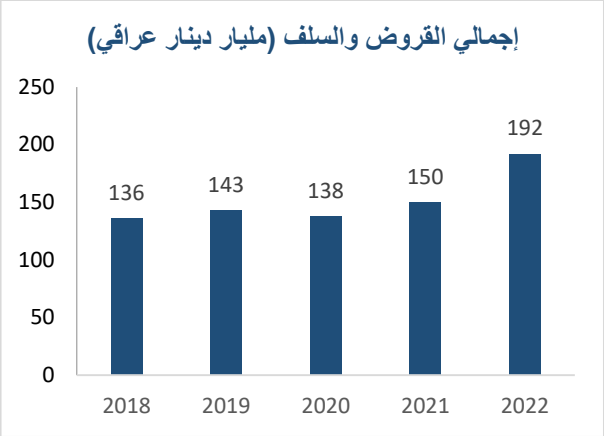
إجمالي القروض والسلف (مليار دينار عراقي)
250
200
150
100
50
0
136
143
138
150
192
2018
2019
2020
2021
2022

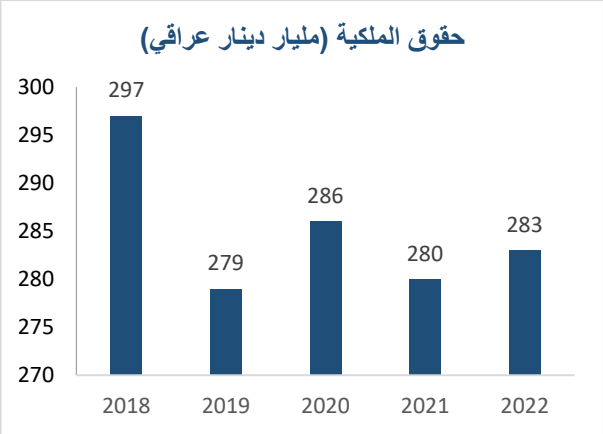
حقوق الملكية (مليار دينار عراقي)
300
295
290
285
280
275
270
297
279
286
280
283
2018
2019
2020
2021
2022

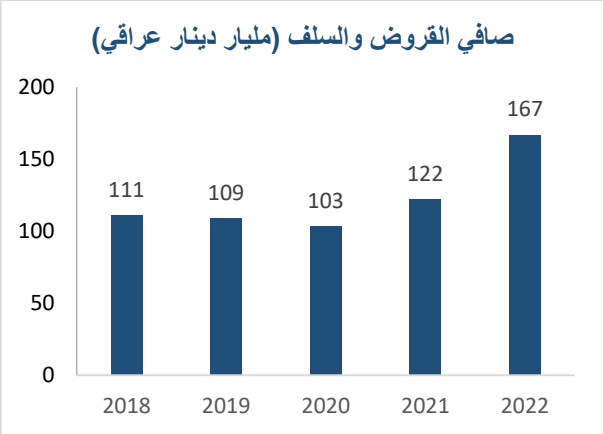
صافي القروض والسلف (مليار دينار عراقي)
200
150
100
50
0
111
109
103
122
167
2018
2019
2020
2021
2022

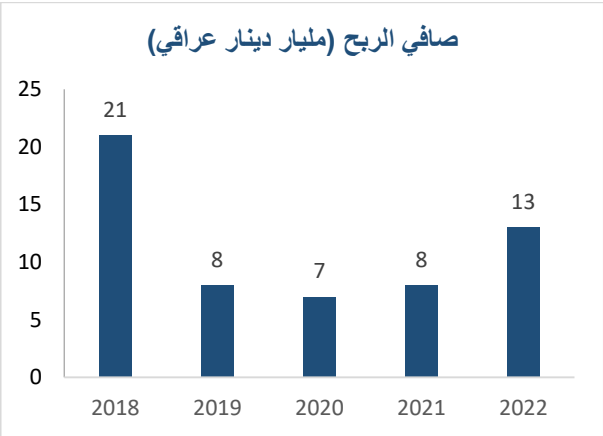
صافي الربح (مليار دينار عراقي)
25
20
15
10
5
0
21
8
7
8
13
2018
2019
2020
2021
2022

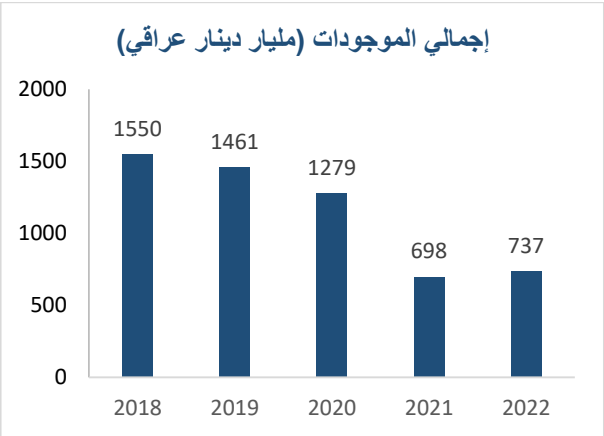
إجمالي الموجودات (مليار دينار عراقي)
2000
1500
1000
500
0
1550
1461
1279
698
737
2018
2019
2020
2021
2022

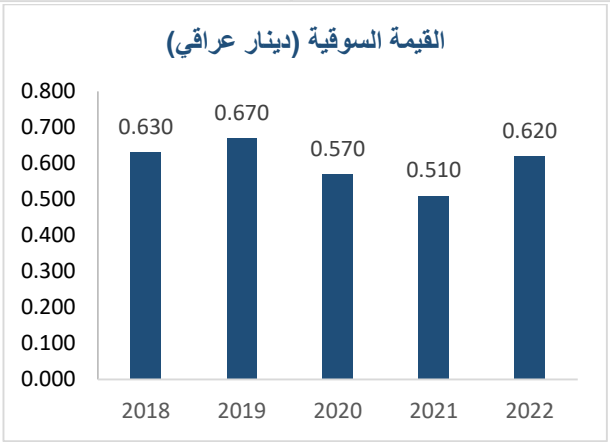
القيمة السوقية (دينار عراقي)
0.800
0.700
0.600
0.500
0.400
0.300
0.200
0.100
0.000
0.630
0.670
0.570
0.510
0.620
2018
2019
2020
2021
2022

تحليل نتائج الأعمال

بلغ صافي أرباح مصرف المنصور للاستثمار بعد الضريبة والمخصصات لعام 2022 ما مجموعه 12.6 مليار دينار عراقي وبارتفاع قدره 55.8% عن عام 2021.

وفيما يلي تفاصيل النتائج التشغيلية التي حققها المصرف خلال عام 2022:

- بلغ إجمالي الدخل التشغيلي المحقق مبلغ 26.9 مليار دينار عراقي خلال عام 2022 مرتفعاً بنسبة 56.4% عن عام 2021 والتي تعكس تحسن ملحوظ في أنشطة المصرف الأساسية.
- بلغ صافي الدخل من العمولات والرسوم 9.3 مليار دينار عراقي خلال العام 2022 مرتفعاً بنسبة 83.1%عن عام 2021، وفيما يلي تفاصيل الدخل من العمولات:
  - ارتفعت العمولات من التسهيلات المباشرة في العام 2022 بنسبة 163.7% عن العام 2021، لتصل إلى 636 مليون دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة.
  - ارتفعت العمولات من التسهيلات غير المباشرة في العام 2022 بنسبة 98.4% عن عام 2021، لتصل إلى 3.7 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع محفظة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.
  - ارتفعت العمولات من الخدمات المصرفية في العام 2022 بنسبة 60% عن عام 2021، لتصل إلى 5.1 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في الخدمات المقدمة من المصرف.
- بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الدخل التشغيلي) نسبة 45.5%.

تحليل المركز المالي:

- ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ 11.2 مليار دينار عراقي عن بداية العام بنسبة 14.2% لتصل إلى 90.4 مليار دينار عراقي كما في نهاية العام 2022 قبل تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الصافية بنسبة 36.8% عن بداية العام، حيث بلغت 167.2 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2022، وذلك بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة.
- استمر مصرف المنصور للاستثمار بتكثيف الجهود لتحصيل أكبر قدر ممكن من أموال المصرف المتعثرة، حيث انخفضت نسبة إجمالي الديون المتعثرة (غير العاملة) من 31.5% نهاية العام 2021 إلى 18.6% نهاية العام 2022، كما وانخفض صافي الديون المتعثرة (أي بعد استبعاد الفوائد المعلقة) من 21.8% نهاية العام 2021 إلى 10.2% نهاية العام 2022.
- بلغت أرصدة ودائع العملاء في نهاية عام 2022 مبلغ 387.1 مليار دينار عراقي بارتفاع يبلغ 9.8 مليار دينار عراقي عن نهاية العام 2021 مع الإشارة إلى أن هذا النمو في الودائع رافقه التخفيض الكبير في التركزات العالية وانخفاض المخاطر قصيرة الأجل في الودائع مقارنة بأرصدة عام 2021.
- ارتفعت اجمالي موجودات المصرف في نهاية عام 2022 بمبلغ 38.9 مليار دينار عراقي بنسبة نمو تبلغ 5.6% مقارنة مع نهاية عام 2021 لتصل اجمالي الموجودات بنهاية عام 2022 مبلغ 736 مليار دينار عراقي وهذا يترافق مع زيادة نشاط البنك والنتائج الإيجابية ومستوى تطور الخدمات المصرفية.
- يتمتع المصرف بنسب عالية من السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، حيث مازالت نسبة السيولة لدى المصرف الأعلى بين المصارف العراقية حيث بلغت نسبة السيولة في نهاية عام 2022 نسبة 96% وهذا يدل على متانة وقوة ورصانة المصرف وقدرته على التكيف مع جميع الحالات.
- قام المصرف خلال عام 2022 بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 4% من رأس المال المدفوع للمساهمين (أي بمبلغ 10 مليار دينار عراقي) وبالرغم من ذلك، فقد ارتفعت حقوق الملكية للمصرف بمبلغ 2.9 مليار دينار وبنسبة 1.1% لتصل إلى مبلغ 283 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2022.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 95.9% في نهاية عام 2022 متجاوزة الحد الأدنى الذي تتطلبه معايير لجنة بازل 3 والبنك المركزي العراقي والبالغة 12.5%.
- بلغ سعر السهم 0.62 دينار عراقي كما في نهاية عام 2022 مقابل 0.51 دينار عراقي في نهاية عام 2021.

أداء سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

- بحوالي 183 يوم تداول وبسعر إغلاق يبلغ 0.62 دينار عراقي أغلق سهم مصرف المنصور للاستثمار تداولاته في سوق العراق للأوراق المالية.
- حيث بلغ عدد الصفقات على سهم بنك المنصور للاستثمار 2,145 صفقة خلال العام 2022، بحجم تداولات جيدة بلغ 4.5 مليار سهم حيث بلغت قيمة التداولات 2.3 مليار دينار عراقي.

السلسلة الزمنية للأرباح الموزعة للمساهمين:

تم توزيع أرباح عن عام 2021 بقيمة 10 مليار دينار عراقي فقط لا غير (بنسبة 4% من رأس المال المصرح به).

أهداف المصرف لعام 2022:

تم إعداد أهداف البنك لعام 2022 من خلال تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية وفرص النمو المتوقعة في القطاع المصرفي والمركز التنافسي حيث تضمنت الأهداف المحاور الرئيسية التالية:

المحور المالي:

- البحث عن فرص توظيف أموال في قنوات ذات عوائد مقبولة بمخاطر منخفضة.
- المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز المتانة الائتمانية للبنك.
- معالجة الديون غير العاملة القائمة ورفع كفاءة التحصيل وتخفيض نسبة الديون غير العاملة.
- المحافظة على حصة البنك من الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي.
- زيادة الإيرادات من غير الفوائد وتحسين نشاط البنك وحصته السوقية من التسهيلات غير المباشرة.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في البنك وزيادة الإيرادات.
- تعزيز القاعدة الرأسمالية من خلال المحافظة على أعلى نسبة كفاية رأس المال.

محور العملاء والسوق:

- رفع درجة رضا العميل من خلال تحسين مستوى الخدمة وتعميق أواصر العلاقات معهم ودراسة احتياجاتهم والعمل على تلبيتها.
- دراسة جدوى طرح منتجات وخدمات جديدة وفقاً لاحتياجات العملاء وبما يتناسب مع الظروف المحيطة.

محور العمليات:

- تعزيز الدور الرقابي للإدارات المعنية للتخفيض من أثر المخاطر التشغيلية .
- دعم وتعزيز شبكة فروع المصرف المحلية وأجهزة الصراف الآلي والارتقاء بمستوى اداء الفروع .
- تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.

محور الموارد البشرية:

- رفع درجة رضا الموظفين وولائهم للمصرف وتحسين إنتاجيتهم من خلال توفير بيئة عمل محفزة وجاذبة.

- تعزيز العمل بروح الفريق الواحد وتفعيل التواصل بين مختلف الإدارات ومراكز العمل في المصرف والسرعة والمرونة في التجاوب لتنفيذ وإنجاز الأعمال المطلوبة.

- توفير الدورات التدريبية التي تتناسب والاحتياجات الفعلية للموظف ووظيفته بما يسهم بالارتقاء بأداء الموظفين ومهاراتهم وتحسين قدراتهم على الاتصال والتواصل بما يعزز مستوى الخدمة للعملاء.

إفصاحات أخرى عن عام 2022:

- لا يوجد اعتماد على موردين محليين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات أو الإيرادات
- لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها المصرف.
- لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- لا توجد أية شركات تابعة للمصرف.
- لم يشهد العام 2022 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات المصرف.

يلتزم المصرف بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله، خصوصاً تُطبق معايير الجودة على المصرف.

أهم العقود التي أبرمها المصرف خلال عام 2022:

عنوان العقد	اسم الشركة	قيمة العقد	ملاحظات
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لمبنى الادارة والفرع الرئيسي	شركة الإحسان للخدمات الأمنية والحراسات المحدودة	10,200,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفروع الفرات الأوسط	شركة الإحسان للخدمات الأمنية والحراسات المحدودة	9,000,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع السليمانية	شركة كينك فورس للخدمات الأمنية	2,400,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع أربيل	شركة ستيير للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	2,640,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع البصرة	شركة الأعضاد للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	5,100,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد تقديم خدمة الانترنيت العالمية والمحلية للادارة والفروع - المزود الأول	شركة الأول تيليكوم لخدمات الانترنيت والاتصالات	3,580	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد ايجار فرع السليمانية	اسماعيل محمد علي و أحمد محمد أحمد	48,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد ايجار فرع أربيل	كارزان طه حمه شريف	72,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد ايجار فرع الحلة (بابل)	هلال محمد رؤوف ورشا حليم عبادة	35,000,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد تأهيل وترميم مقر فرع أربيل	شركة DHC	192,540	المبلغ بالدولار
عقد تأهيل وترميم مقر فرع السليمانية	شركة DHC	209,000	المبلغ بالدولار
عقد ايجار فرع الكرخ الجديد (شارع 14 رمضان)	ناصر عبد الحسين سعيد	190,000	المبلغ بالدولار
عقد تأهيل وترميم مقر فرع الكرخ الجديد (شارع 14 رمضان)	شركة DHC	85,000	المبلغ بالدولار
عقد تجديد ترخيص استخدام برمجيات SWIFT	شركة الشبكات الشرقية East Net	25,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
تحديث قوائم اللوحة السوداء وتتبع السويفت	شركة الشبكات الشرقية East Net	10,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد تقديم خدمات الدعم الفني لبرمجيات PIO-Tech	شركة PIO-Tech	23,343	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد شراء نظام GO AML	شركة BANKS	18,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد تدقيق بيانات قسم تقنية المعلومات COBIT 19	شركة AEG	19,000	المبلغ باليورو
عقد تطبيق معيار أمن البطاقات الالكترونية PCI-DSS	شركة AEG	20,000	المبلغ باليورو
عقد شراء WAF Solution	شركة Onyxes	49,500	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد شراء تجهيزات Storge HPE & Servers لتحديث البنية التحتية للنظام المصرفي	شركة Sea Note	99,697	المبلغ بالدولار الأمريكي

أتعاب مدقق الحسابات المستقل

أتعاب مدققي الحسابات المستقلين	85 مليون دينار عراقي

الاقرارات

- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال السنة المالية القادمة.
- نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في المصرف.
- نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

مصرف المنصور للإستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

معاز خيري الأسدي
المدير المالي

Hasseb Kadhim Jwaid & Co.
حسيب كاظم جويد وشريكه
مراقبة وتدقيق الحسابات
Certified Public Accountants

شركة زياد رشيد القريشي وشريكه
مراقبة وتدقيق الحسابات
نظامية
بغداد

تنمية الموارد البشرية

الهيكل التنظيمي للبنك

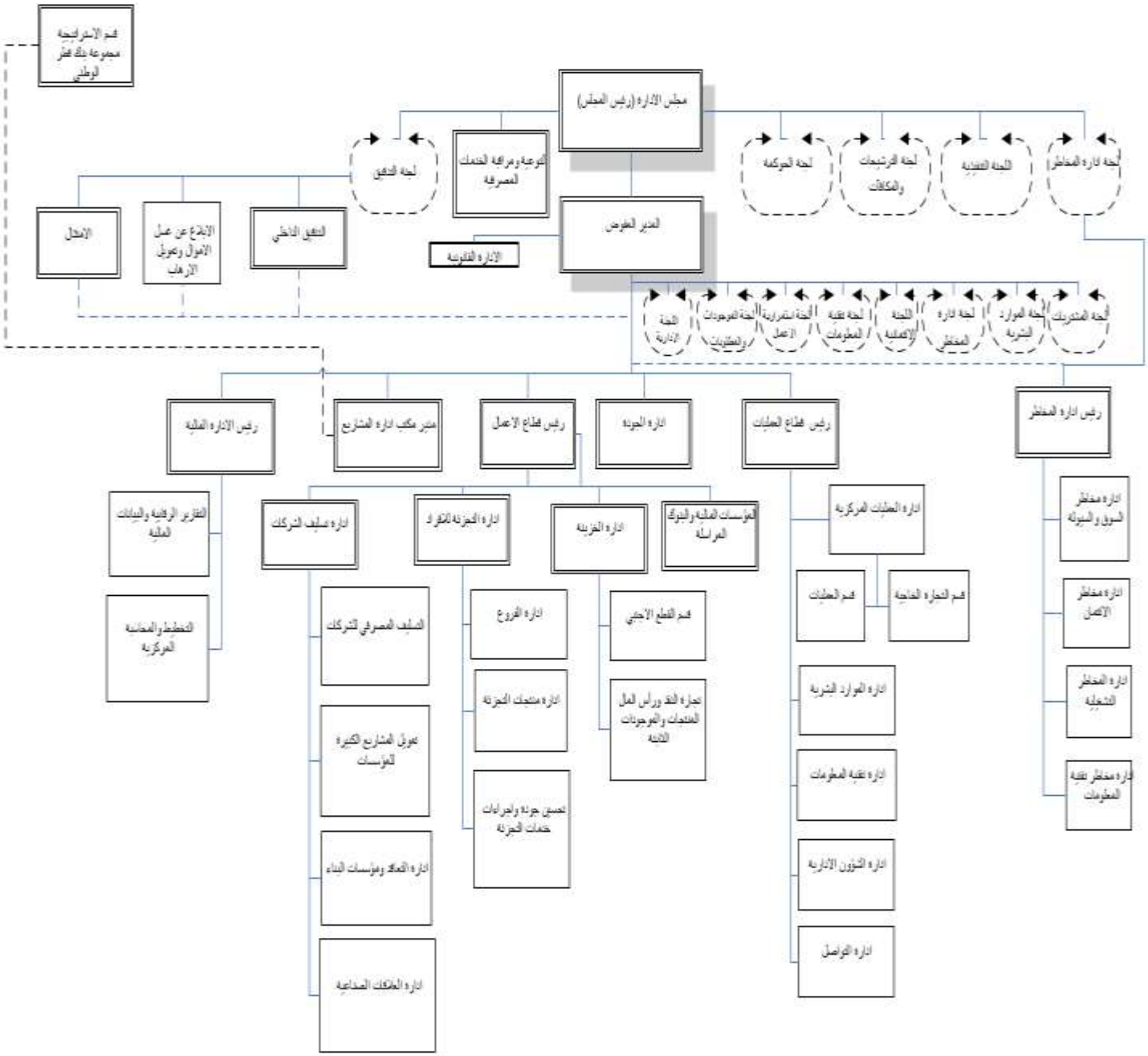

سياسة التعيين:

يعتمد المصرف سياسة استقطاب طالبي التوظيف ذوي الكفاءات والمهارات العالية من السوق المصرفية وحرص المصرف خلال العام على الاستمرار بالعمل وفق هذه السياسة اضافة الى استقطاب الخريجين المتميزين من مختلف الجامعات.

توزع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية كما في نهاية عام 2022:

التحصيل العلمي	العدد
شهادة دكتوراه	2
شهادة الماجستير	8
شهادة البكالوريوس	114
دبلوم / معهد	23
شهادة ثانوية	7
شهادة المتوسطة	7
شهادة الابتدائية	8
بدون شهادة	10
المجموع	179

برامج التدريب والتأهيل:

يعتمد مصرف المنصور للاستثمار في اداءه على مجموعة من الوظائف الرئيسية والاساسية الهامة، ويقوم على تنفيذ الوظائف مجموعة من اصحاب الكفاءات والخبرات والمهارات، وتعمل الادارة على الاحتفاظ بهذه الخبرات والكفاءات لعدة اسباب منها ما يتعلق بالجهود المبذولة والوقت المستغرق والتكاليف التي سبق ان قدمت لاعداد هذه الفئة من الكوادر اضافة الى الخبرة الطويلة في المصرف التي يتمتعون بها وتأثيرها الايجابي لسير العمل قياساً بالكوادر الجديدة، وبالتالي فإن المصرف وضع خطة لمثل هذه الحالات بالعمل على ايجاد بدلاء محتملين لشغل المناصب الرئيسية والقيادية من خلال اكتشاف المواهب في المصرف باستخدام الاساليب الحديثة في تنمية وادارة راس المال البشري بهدف استمرارية المستوى المطلوب من الاداء العام للمصرف عبر تحديد الوظائف الرئيسية والمهمة ومن ثم العمل على تخطيط الموارد البشرية كحجر اساس ومدخل لتخطيط الاحلال والتعاقب الوظيفي، لما للإحلال من دور في المحافظة على استمرارية توفير الكفاءات المميزة.

تعتمد برامج التدريب والتأهيل على مخرجات خطة التطوير الوظيفي وخطة الاحلال الوظيفي لتحديد متطلبات التطوير الفردية والتي تخضع للمراجعة بشكل نصف سنوي.

كما تعمل ادارة مصرف المنصور للاستثمار من خلال اعتماد اكاديمية للتدريب للاستعانة بخبرات ادارة المصرف لخلق قاعدة مؤلفة من مناهج تدريبية متنوعة يتم اعطاؤها للمتدربين وعلى اعلى مستوى لتطوير كوادر المصرف وتأهيلهم ليصبحوا من الموظفين المحترفين في مجال المصارف.

كشف تفصيلي بالدورات المقامة والمشارك فيها خلال عام 2022:

مكان الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
البنك المركزي العراقي	40	55
رابطة المصارف الخاصة العراقية	9	11
داخل المصرف	19	71
اخرى داخل العراق	13	30
المجموع	81	167

سياسة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر:

يعتبر نشاط إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمالنا وعمليات صنع القرار لدينا، ويعتمد على قدرتنا على زيادة حجم الأعمال بالتزامن مع تقليل المخاطر، خاصة في ضوء الأنشطة المالية المتزايدة والتطور السريع للتكنولوجيا المصرفية، حيث يقوم البنك بإجراء المراقبة بشكل مستمر وتقييم وإدارة عوامل الخطر المحتملة كإجراء وقائي، وبالتالي لدينا هيكل تنظيمي يضمن التوازن الدقيق بين المخاطر والعائد.

يتم اعتماد إطار العمل ووثيقة تقبل المخاطر من قبل مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك، ومن ثم يتم شرحها وتعميمها على كل إدارة وإدارة وموظف، حيث أن وثيقة قابلية تحمل المخاطر هي وثيقة محورية بالنسبة لنهج البنك المتكامل لإدارة المخاطر حيث يحدد موضوع الثقافة والحوكمة وحدود المخاطر لمصرف المنصور للاستثمار، وهذه الوثيقة توفر إطار عمل لتحمل المخاطر، وتقبلنا للمخاطر يتماشى مع مبادئ إدارة المخاطر التي تحكم ثقافة المخاطر.

نحن نؤمن أن إدارة المخاطر هي مسؤولية مشتركة لجميع الموظفين في البنك، وبالتالي فقد بدأنا جهوداً مكثفة لزيادة الوعي وتعزيز الشعور بالمسؤولية الفردية من خلال خطوط الدفاع الثلاثة، وفقًا لإرشادات بازل، فقد اعتمد البنك، بالتنسيق مع مجموعة بنك قطر الوطني (الشريك الاستراتيجي لمصرف المنصور للاستثمار)، نموذج خطوط الدفاع الثلاثة على النحو التالي:

1. الأعمال والعمليات:

تتحمل مسؤولية تحديد ومراقبة مخاطر العمليات والأنشطة المصرفية.

2. المخاطر والرقابة:

يوفر سياسات وإجراءات وأنظمة لضمان تحديد مخاطر الأعمال والعمليات وإدارتها بشكل مناسب.

3. التدقيق والرقابة الداخلية :

تقييم مستقل لمدى كفاية الإجراءات والضوابط وتقديم توصيات فيما يتعلق بملاءمة وفعالية الإجراءات والضوابط المعمولة لتحسين العمل وتشجيع تبني أفضل الممارسات.

تعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً لضمان الربحية المستدامة، وكل موظف مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند أداء واجباته. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن مراقبة المخاطر بالتنسيق مع العضو المنتدب ولجنة المخاطر بالإدارة التنفيذية ولجنة الائتمان ولجنة الأصول والخصوم بالبنك.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تحديد المخاطر الإستراتيجية وتطبيق المبادئ والأطر والسياسات المتعلقة بها، بما في ذلك تطبيق القيود المناسبة فيما يتعلق بالمنتجات والمواقع الجغرافية وفترات الاستحقاق. وبناءً عليه، فإن لجنة الأصول والخصوم وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن الامتثال للقيود التي يفرضها مجلس الإدارة. كما يشرف مجلس الإدارة على عملية إدارة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة التي تؤثر على البنك. سيحدد مجلس الإدارة أهداف وأطر سياسة إدارة المخاطر. وعليه، يقوم البنك بمراقبة المخاطر التي يتعرض لها بشكل يومي، باستثناء اللجان المختلفة بناءً على الأهداف والآليات التي سيحددها المجلس.

تتولى إدارة المخاطر بالبنك - بالتنسيق مع الشريك الاستراتيجي - تطوير ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وتحديد سياساتها وتقييم نشاطها وآليات المراقبة. كما يقوم بتقييم وتحديد مخاطر التشغيل والائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر السمعة وأي مخاطر أخرى. والمنازعات القانونية على جميع المستويات.

مخاطر الائتمان:

تتجلى في إدارة مخاطر التسليف من خلال دائرة منفصلة، حيث تقوم هذه الدائرة وفق السياسات والإجراءات بقياس وإدارة مخاطر الائتمان، كما يتضمن وجود فصل واضح بين واجبات الموظفين الذين ينفذون المعاملات في الخط الأمامي وموظفي مخاطر الائتمان كمراجعين ومدققين، وتتم الموافقة على حدود التعرض الائتماني من قبل لجنة مستقلة وضمن إطار محدد للموافقات.

يتم تطبيق وتحديث السياسات والإجراءات والموافقات ومراجعة القروض بشكل منتظم. ويشمل أيضاً مراقبة تنفيذ الائتمان، والتحقق من التقييم، والتحليلات، والموافقات، وإدارة الوثائق، وإدارة الضمانات، ومراقبة حدود الائتمان على مستويات متعددة، وتصنيف المحفظة الائتمانية، ومتابعة الديون المتعثرة لتخفيضها الى الحد الأدنى الممكن وتحصيل حقوق المصرف من أصل وفوائد معلقة. الديون المتعثرة، ونلتزم بتكوين مخصصات مقابل القروض المتعثرة، مع الأخذ في الاعتبار أننا نعمل بشكل كامل مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 9، بما في ذلك حساب المخصصات والجدارة الائتمانية، بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات، ورفع التوصيات إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة مخاطر السوق والسيولة:

يتم تنفيذ وظيفة مخاطر السوق والسيولة من خلال إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات. يعتبر مصرف المنصور للاستثمار الإدارة الحكيمة للسيولة ضرورية لضمان أعمال مستدامة ومربحة والحفاظ على ثقة المساهمين والأسواق المالية، بالإضافة لتجنب أي ضغط غير مبرر له أو مفاجئ على سيولة المصرف مما قد يؤدي الى زعزعة مكانة المصرف في السوق.

تقع المسؤولية النهائية عن إدارة السيولة على عاتق مجلس الإدارة، مع تفويض الإشراف على الأصول والخصوم للجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية، وتوفر عملية الإشراف ضماناً بأن الموارد المالية والسيولة كافية من حيث الحجم والتنوع والتركيز. تعتبر عملية اختبار الضغط وتقييم كفاية رأس المال، بالإضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة والصرف التي قد تنشأ بشكل عام، وتصنيف الأدوات المالية (المحفظة المصرفية والتجارية) من أهم مهام إدارة مخاطر السوق ضمن الحدود الممنوحة لها من قبل لجنة الأصول والخصوم، بالإضافة إلى مراجعة مدى تقبل المخاطر المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة.

إدارة المخاطر التشغيلية:

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية بمثابة فئة منفصلة ومختلفة من المخاطر، حيث أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية و / أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو عن أحداث خارجية، وبالتالي فإن الأهداف التي تسعى إليها هذه الوحدة هي:

- تعزيز الوعي وثقافة وحدة المخاطر التشغيلية على مستوى كامل أقسام المصرف.
- وضع معايير لتجنب الخسائر غير المتوقعة والكارثية وتقليل الخسائر المتوقعة.
- ضمان العمل على تحقيق أهداف الأعمال بشكل يراعي المخاطر.
- ضمان الملاءمة مع أفضل الممارسات والالتزام بالمتطلبات الرقابية.
- القدرة على استمرارية العمل وتقديم الخدمات في حالات الانقطاع المفاجئة.

ولقد قمنا بتصنيف مبادئ المخاطر التشغيلية السبعة كما يلي :

1- الغش الداخلي.
2- الاحتيال الخارجي (سرقة معلومات - قرصنة أو تزوير).
3- ممارسات العمل والسلامة في مكان العمل.
4- العملاء والمنتجات (التلاعب، السوق، الاحتكار).
5- الإضرار بالأصول المادية (كوارث طبيعية، إرهاب، تخريب).
6- تعطل العمل وتعطل الأنظمة.
7- تنفيذ إدارة العمليات المصرفية.

بالإضافة إلى تخطيط استمرارية الأعمال لضمان استمرارية عمليات المصرف وزيادة المرونة التشغيلية ضد السيناريوهات المدمرة المحتملة من خلال إدارة استمرارية الاعمال التي تقوم بتنفيذ واختبار خطة استمرارية الأعمال وتقييم النتائج والتدريب المستمر والمتواصل لتغطية كافة الجوانب المتعلقة بخطة استمرارية الأعمال، وتحليل أثر الاعمال وتقييم مخاطر التهديدات، كما يتم مراجعة وصيانة خطط إدارة استمرارية الاعمال وإدارة الازمات وخطة الاستجابة عند التعرض للأوبئة بشكل منتظم تجنباً لحدوث أية أزمات طارئة.

كما تقوم هذه الإدارة بإصدار وتحديث ومراجعة ومتابعة كافة السياسات والإجراءات على مستوى المصرف ومن الجدير بالذكر أنه منذ مباشرة القسم بمهامه تم استحداث ومراجعة سياسات وإجراءات حتى بلغ عدد السياسات والإجراءات الصادرة 245 لتكون الموجّه الدائم لكافة العاملين في المصرف.

ومن مهام إدارة مخاطر التشغيل أيضا هي إدارة مخاطر الاحتيال في المصرف، والتي تدعم وتوسع أهداف المراقبة المبينة في برامج إدارة مخاطر الاحتيال من خلال وحدة مكافحة الاحتيال.

ومن أجل تقييم المصرف لعملياته وأنشطته مقابل قائمة المخاطر التشغيلية التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف، تم المباشرة بعملية "التقييم الذاتي للضوابط المخاطر" لتقييم الإجراءات الرقابية ولوضع خطط لتطوير هذه الإجراءات وفحص فعالية تطبيقها بشكل دوري بإشراف إدارة المخاطر التشغيلية، بالإضافة الى إجراءات تخفيف المخاطر لمعالجة والتخفيف من المخاطر التي تعتبر خارج نطاق شهية تقبل المخاطر.

وكما تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بإصدار النشرات التوعوية لرفع مستويات الوعي عن إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة استمرارية العمل والمساعدة في نشر ثقافة ومنهجية إدارة المخاطر، بالإضافة الى اجراء الورشات التدريبية لكافة موظفي المصرف لرفع الوعي حول أهمية إدارة المخاطر وتعزيز إطار عمل إدارة الأحداث التشغيلية وتقوية البيئة الرقابية الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية.

تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر الأمن الإلكتروني:

هي إحدى المجالات العامة التي بدأ المصرف بالتركيز عليها كون توقف الخدمات التكنلوجيا من (أنظمة، تطبيقات وخدمات الانترنت) قد تؤدي الى توقف عمل المصرف وكذلك بسبب تزايد الجرائم الإلكترونية، حيث أصبحت التهديدات والاختراقات الإلكترونية أكثر تكراراً وأكثر تطوراً فيما لا يزال القطاع المصرفي هدفاً بارزاً لهذه التهديدات.

لقد أصبحت هذه الهجمات واسعة النطاق وضارة من حيث المنظور المالي والسمعة، لهذا السبب بدأنا بإعطاء أولوية لهذه الإدارة بالتنسيق التام مع الشريك الاستراتيجي لحماية سياقات وأنظمة تكنلوجيا المعلومات وسوف يكون ذلك مبنياً على ثلاث ركائز: التكنلوجيا والأفراد والسياسات، ويجب أن تكون هذه الركائز قوية ويجب الاستمرار بتعزيزها من أجل دعم وحماية المصرف وإن هذا الأمر يتطلب استثماراً دائماً وكبيراً. من حيث متابعة جميع المشاريع المتعلقة بقسم تقنية المعلومات والتأكد من تنفيذها بشكل آمن وحسب افضل الممارسات وكذلك فيما يخص المهام الخاصة بقسم تقنية المعلومات والتأكد من تأديتها بشكل آمن يتوفر فيه فصل للمهام، والتأكد من حسن تنفيذ توصيات الشريك الاستراتيجي والبنك المركزي العراقي لإدارة أمن ومخاطر المعلومات وحسب الاستراتيجية الخاصة بأمن المعلومات وتحليل الفجوات، حيث تعتبر من أهم مهام هذه الإدارة بالإضافة إلى أنه تم استحداث عدد من السياسات بخصوص أمن المعلومات والإجراءات المتعلقة بها، كما يتم بشكل دوري توعية وتدريب كادر المصرف بمختلف الأقسام والفروع والتركيز على أهمية الوعي عند التعامل مع الأنظمة، الأجهزة ، والتطبيقات الخاصة بالمصرف، وكذلك يتم متابعة تنفيذ وتطبيق المعايير العالمية المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.

من المنظور الاستراتيجي قمنا بتنفيذ إعادة هيكلية للأقسام بما يتوافق مع نموذج التشغيل الجديد، الأمر الذي أدى إلى مزيد من ملاءمة المسميات ودرجات الوظائف مما سيوفر المزيد من الفرص للتطوير والخبرة الإدارية مع انتباه لعملية فصل المسؤوليات والسلطات.

وإن كان بناء إدارة المخاطر للمصرف وهذه الإدارات قد بدأنا حديثاً بها، وهي بحاجة إلى عمل دؤوب وجهد كبير إضافة إلى الموارد البشرية المتخصصة، إلا أننا نؤمن بأننا على الطريق الصحيح بالتعاون مع خطوط الدفاع الثلاثة (امتثال، رقابة ومخاطر) تحت مراقبة دقيقة من قبل مجلس الإدارة.

الحوكمة

- إن ما يشهده العالم في الوقت الراهن من توجه مستمر نحو العولمة من شأنه أن ينتج نمط من العلاقات القائمة على أساس المنفعة المتبادلة، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية التركيز على قواعد السلوك المهني والأخلاقي وإرساء مبادئ الحوكمة التي تلزم المؤسسات بالتقيد بالنزاهة في الأعمال، لذا نرى بأن الحوكمة شرط مسبق وضروري لتهيئة بيئة قوية للوقاية الداخلية التي من شأنها أن تدعم الأعمال بفعالية.

- كما نؤمن بأن الأهداف والغايات الاقتصادية طويلة الأجل بدأت تؤتي ثمارها من خلال تطبيق الحوكمة مما يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، إضافة إلى أن إعداد التقارير على نحو يتسم بالشفافية أحد أهم ركائز الحوكمة. هذا ونواصل الوفاء بالتزامنا بإبلاغ المستثمرين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المالية وغير المالية الملائمة وذلك لإبقائهم على علم تام بالخطوات المتبعة في عملية اتخاذ القرار وإشراكهم بها.

- الحوكمة الفعالة ليست غاية بل وسيلة لضمان حسن سير العمل وتقتضي الحفاظ على العلاقات والمصالح المتوازنة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والمجتمع .

- إن التزام مصرفنا بنشر ثقافة الحوكمة السليمة من شأنه أن يساعد المديرين والموظفين على تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك القويم لضمان تأمين عوائد جيدة على الاستثمار وتحقيق زيادة في الإنتاجية على المدى الطويل.

أهم مهام مصرف المنصور للاستثمار لعام 2022 للسعي في تعزيز ممارسة وتدابير الحوكمة تتحقق من خلال:

1- المراجعة الدورية لميثاق عمل وسياسات مجلس الإدارة للحوكمة الفعالة.

2- تعزيز النزاهة من خلال تحديد حالات تضارب المصالح الفعلية والمحتملة والعمل على إدارتها على نحو ملائم.

3- إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية والنزاهة الأمر الذي يسهم بشكل إيجابي في تحقيق أكبر قدر من الثقة.

4- حماية حقوق المساهمين، وهي الأولوية القصوى، من أي انتهاك وحماية الأصول الخاصة بهم من أي حالات إساءة الاستخدام.

5- سياسة الإنذار المبكر والكشف عن المخالفات وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات أو انتهاكات للقوانين أو حالات الاحتيال والرشوة وحثهم دون تخوف على الإبلاغ، حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات الملائمة على الفور وحلها بدل التغاضي عنها.

6- مكافحة الرشوة والفساد من خلال إقامة دورات توعوية وحث الموظفين على الالتزام بمادة مكافحة الرشوة والفساد.

7- تقييم استقلالية مجلس الإدارة والتقييم الذاتي لأداء أعضاء مجلس الإدارة.

8- تعزيز الكفاءة التشغيلية للعاملين.

9- تطوير العلاقات مع الجهات التنظيمية من خلال الاستفسار والمتابعة والتعليقات والمتطلبات بشأن التعاميم الجديدة وإبلاغ الشروط والمتطلبات، إضافة إلى إرسال التقارير الدورية بالمواعيد المحددة بالدقة المطلوبة.

مجلس الإدارة:

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة بتوفير القيادة الرائدة للمصرف في إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة والتي تتيح له تقييم المخاطر وإدارتها، كما يتمتع مجلس الإدارة بالسلطة الكاملة لإدارة المصرف والسعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل بإيجاد القيمة للمساهمين، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن مصرف المنصور للاستثمار هو مصرف مرتبط بمجموعة بنك قطر الوطني لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة:

من أهم المهام التي يتولى مجلس الإدارة القيام بها إضافة إلى ما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة، هي:

الرؤية والاستراتيجية:

- تحديد الاستراتيجيات العامة للمصرف والموافقة على سياسات المصرف وإجراءاته، أهدافه ومراجعتها بشكلٍ دوري.

الإشراف على الإدارة:

- متابعة تنفيذ الخطط والمهام من خلال لجانه التخصصية التي تقوم بدورها بدراسة التقارير التي تُرفع إليه من الإدارات الرقابية الثلاث (إدارة الامتثال – إدارة التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر).
- توفير الإدارة الفعالة لشؤون المصرف الرئيسية.
- تحديد المستحقات وتقييم الأداء وضمان التخطيط لتعاقب الموظفين.

البيانات المالية والاستثمار:

- التدقيق والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف والتوجيه بشأنها.
- دراسة السياسات التمويلية والاستثمارية للمصرف وتحديد أسسها.
- دراسة السقوف الائتمانية لدى المصارف المراسلة والمصادقة عليها.

الحوكمة ومراقبة الامتثال:

- إعداد واعتماد قواعد حوكمة الشركات في المصرف من خلال إصدار دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف ومراجعته بشكل دوري.
- مراجعة بيانات إدارة المخاطر لاسيما الخاصة بكفاية رأس المال ومخاطر التمويل والتشغيل والتوجيه بشأنها، إضافةً إلى مراجعة الالتزام بالقوانين والتشريعات الناظمة.
- الاطلاع على تقارير المدقق الداخلي والخارجي والاجتماع مع الأخير، والتوجيه بشأن الملاحظات وصولاً للخطوات التصحيحية.
- الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال بهدف الوقوف على نقاط الخلل والتوجيه باتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار منع تكرارها.
- ضمان الامتثال للقوانين واللوائح والنظام الأساسي للمصرف.

أولاً: اجتماعات مجلس الإدارة:

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام بحد أدنى ستة اجتماعات سنوياً، وذلك انسجاماً مع قانون الشركات بهذا الشأن، ويمكن أن تتم الدعوة إلى هذه الاجتماعات أو أي اجتماعات إضافية بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة. حيث أنه خلال عام 2022 عقد المجلس ستة اجتماعات.

ثانياً: لجان مجلس الإدارة:

- يساعد مجلس الإدارة خمس لجان متخصصة ومنبثقة عنه ترفع التقارير بشكل مباشر إليه وتقوم بالمسؤوليات والمهمات الموكلة إليها بموجب دليل الحوكمة، وكذلك الصلاحيات المفوضة لها للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية وأكثرها كفاءة وفاعلية، وهي:

1. اللجنة التنفيذية وأهم مهامها:

- مراجعة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية وموازنات المصرف بناءً على الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الادارة.
- مراجعة طلبات الائتمان والموافقة عليها وفقاً للصلاحيات.
- مراجعة تقديم التوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها حيال القروض المتعثرة وفقاً للحدود والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة.

2. لجنة الترشيحات والمكافآت وأهم مهامها:

- تحديد وتقييم المرشحين المؤهلين لشغل مناصب مجلس الإدارة والمدير المفوض وفقاً لمعايير الكفاءة بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية.
- متابعة عملية التدريب والتطوير المهني.
- مراجعة المبادئ التوجيهية للمكافآت والحوافز.

3. لجنة الحوكمة وأهم مهامها:

- إدارة عملية إعداد وتحديث دليل الحوكمة والإشراف عليها بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق .

4. لجنة المخاطر وأهم مهامها:

- مراجعة واعتماد موافقة مجلس الإدارة على استراتيجية إدارة المخاطر وشهية المخاطر.
- الموافقة على أطر المخاطر والسياسات وهياكل الرقابة والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.
- تقييم أنشطة الرقابة التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة للجنة التنفيذية .
- تحديد المخاطر التشغيلية، الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة.
- التأكد من عدم وجود أي تأثير جوهري أو خطر فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات اعرف عميلك.

5. لجنة التدقيق وأهم مهامها:

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها "معايير التقارير المالية الدولية" International Financial Reporting Standards (IFRS) والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة.
- مراجعة جميع الأمور المطلوب الإبلاغ عنها وفقاً لمعايير التدقيق.
- متابعة مع المدققين الداخليين والخارجيين في أي تزوير أو أعمال غير مشروعة و / أو قصور في الرقابة الداخلية.
- مراجعة أي غرامات تفرضها الجهات التنظيمية.
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة وإعداد الموظفين لإدارة التدقيق.
- مراجعة فعالية التدقيق الداخلي، بما في ذلك الامتثال لمعايير معهد المدققين الداخليين لممارسة المهنة.
- التأكد من كفاءة مدير الامتثال والموظفين.
- التأكد من الكفاءة في الكشف عن الخروقات والمخالفات وضمان عدم وجود أي عوامل تؤثر على الاستقلالية والموضوعية.
- التأكد من رفع التقارير وفقاً لمتطلبات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن غسيل الأموال.
- التأكد من الالتزام بتطبيق قواعد الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA).
- المراجعة والتأكد من استقلالية المدققين الخارجيين.

تشكيلة لجان مجلس الإدارة:

مجلس الادارة	اللجنة التنفيذية	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق والالتزام	لجنة الترشيحات والمكآفات
رئيس مجلس الإدارة: السيد مهدي محمد جواد الرحيم	■		■		■
المدير العام التنفيذي – رئيس القطاع الاعمال للمجموعة – ممثل بنك قطر الوطني: السيد يوسف النعمه	●				
السيد وليد عبد النور	●				
السيد أحمد نزهت الطيب				■	
السيد زيد عبد الستار البغدادي		■	●	●	
السيد عادل علي المالكي		●			●
السيد خالد أحمد خليفة السادة		●	●	●	●

■ رئيس ● عضو

حيث تساعد هذه اللجان المجلس في تنفيذ مسؤولياته الاشرافية من خلال إسداء المشورة وتقديم التوصيات وممارسة السلطة التي فوضت بها، ويشكل المجلس اللجان الرئيسية ويكون لكل لجنة ميثاق مكتوب يحدد مسؤولياتها ومهامها وسلطاتها ومدة العضوية فيها وصلاحياتها وكيفية رقابة المجلس على أعمالها وآلية رفع تقاريرها للمجلس مجتمعاً، ويجوز للمجلس إضافة لجان جديدة أو إلغاء اللجان القائمة.

ثالثاً: بيئة الضبط الداخلي:

- **التدقيق الداخلي:**

بناءً على دليل الحوكمة في مصرف المنصور للاستثمار فان مهام لجنة التدقيق تشمل الموافقة على خطة التدقيق الداخلي السنوية التي تتضمن الأهداف العامة للتدقيق الداخلي والمهام التفصيلية المخطط لها، لبناء الخطة السنوية.
يجب البدء بالكشف التحضيري لها وفقاً للمعايير الدولية وبناءً على نتائج تقييم أبرز المخاطر المرتبطة بمراكز العمل والأنشطة والأنظمة الخاضعة لعمليات التدقيق الداخلي (audit universal) والتي تشمل حجم العمليات – تعقيد العمليات – التفسيرات في بيئة العمل – الأثر القانوني – عمليات الاحتيال السابقة – التأثير على خدمة العملاء – الكفاءة الإدارية للموظفين – الوقت المنقضي منذ آخر زيارة تدقيق – رأي إدارة التدقيق الداخلي.

أهداف الخطة السنوية لعام 2022:

تهدف الانشطة المبينة في الخطة السنوية لعام 2022 بشكل عام الى تعزيز وحماية قيم المصرف من خلال تقديم التأكيد والمشورة والموضوعية المستندة الى المخاطر لجميع اصحاب المصلحة في المصرف.

أ- تهدف الخطة فيما يتعلق بنظم الرقابة الداخلية الى:

1- تقييم مستوى امتثال المصرف للقوانين والانظمة التي يخضع لها، والسياسات الداخلية المعتمدة.
2- تقييم موثوقية التقارير المالية وغير المالية، الداخلية والخارجية تشمل (تقييم اكتمالها، والالتزام بالمواعيد المقررة، والشفافية او اي شروط اخرى تضعها الجهات التنظيمية في العراق).
3- تقييم فاعلية وكفاءة عمليات المصرف، بما في ذلك اهداف الاداء المالي، واداء العمليات، والحفاظ على اصول المصرف وحمايتها.

ب- تهدف الخطة فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر الى:

1- مراجعة طريقة ادارة المخاطر الرئيسية.
2- تقييم عملية رفع التقارير حول أبرز المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثال.
3- تقييم مدى كفاية وفاعلية عمليات ادارة المخاطر المعمول بها في المصرف في ضوء ملاءمة هذه العمليات لطبيعة عمل المصرف ودرجة تعقيد عملياتها والبيئة التي تعمل ضمنها، وجمع الادلة الكافية لتقديم تأكيدات حول نجاح تلك العمليات.
4- تقديم تأكيد بأن أبرز المخاطر التي يواجهها المصرف يتم تقييمها وادارتها بشكل صحيح.
5- المحافظة على استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي.

إضافة إلى الخطة السنوية لإدارة التدقيق تتضمن مهام أخرى أهمها:

1- تطوير نظام خاص بأعمال إدارة التدقيق الداخلي والعمل على أن يكون مؤتمناً.
2- تطوير أدوات العمل من خلال مراجعة وتحديث البرامج بشكل دوري بحيث تعكس آخر القرارات والأنظمة.
3- مراجعة دائمة ودورية لأنظمة الضبط الداخلي المتمثلة بإجراءات العمل وفق الخطة المعتمدة من المخاطر التشغيلية لتحديث السياسات والإجراءات.
4- عضوية مدير إدارة التدقيق في اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية بصفة عضو مراقب (لجنة المشتريات - أمن المعلومات - ALCO لجنة الاستثمار الموجودات والمطلوبات (الخصوم والأصول) - الحفظ والإتلاف - الأرشفة - لجنة فض العروض).
5- التعاون مع الجهات الرقابية الداخلية (الامتثال - المخاطر) والمراقب الخارجي.
6- تدريب وتطوير موظفي القسم.
7- عمليات الجرد المفاجئ (النقدية - السلف النثرية والسندات).
8- أي مهمات خاصة أو طارئة توكلها إليه لجنة التدقيق.

- **مراقبة الالتزام:**

إدارة الالتزام إدارة مستقلة تتمثل مسؤولياتها الرئيسية في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الامتثال للقوانين ومتطلبات الرقابة وبالتالي الحد من مخاطر عدم الالتزام، حيث تقوم الإدارة بالرقابة على كافة إدارات المصرف وفروعه للوقوف على مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الناظمة للعمل المصرفي لاسيما قرارات البنك المركزي العراقي، متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تنفيذ متطلبات قانون الضرائب الأمريكي FATCA، ويتم رفع نتائج هذه التقارير إلى لجنة التدقيق التي تقوم بدورها باتخاذ القرارات اللازمة.

- **مديرية إدارة المخاطر:**

تقوم إدارة المخاطر بإصدار العديد من التقارير المتنوعة التي تعالج تسليط الضوء على كل أنواع وأصناف المخاطر بالمصرف (ائتمانية - تشغيلية - سوقية) وفقاً لسياسة المصرف والمعايير الدولية الناظمة لهذا الشأن لاسيما معايير لجنة بازل 3 وقواعد البنك المركزي بهذا الصدد، ورفع تقاريرها إلى الإدارة التنفيذية العليا وإلى لجنة إدارة المخاطر متضمنةً التوصيات وآليات التحوط والنتائج النهائية للمتابعات بكافة المجالات.

- **التدقيق الخارجي:**

يقوم المدقق الخارجي بمراجعة وتدقيق البيانات المالية بشكل ربع سنوي وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ذات الصلة، ويقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والهيئة العامة، كما يقوم المدقق الخارجي بإبلاغ مجلس الإدارة خطياً عن أي مخاطر قد يتعرض لها المصرف أو يتوقع أن يتعرض لها وعن جميع المخالفات فور تحديدها حيث يقوم مجلس الإدارة بدوره باتخاذ القرارات اللازمة.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

يضمن دليل الحوكمة المؤسسية في مصرف المنصور للاستثمار الإفصاح الدقيق عن جميع المسائل الجوهرية ونشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصلحة وفي الوقت المناسب من خلال تبني مجلس الإدارة لسياسة الإفصاح والشفافية.
لا تتوانى الإدارة في الإفصاح عن أي حدثٍ يحل بالمصرف سواء أكان إيجابياً أو سلبياً أو اعتيادياً.

خامساً: العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح:

ينتهج المصرف سياسة العميل المساهم أولاً من خلال إيلاء مراكز خدمة العملاء وأصحاب المصالح العناية اللازمة، حيث تستمر مراكز الخدمة الاعتيادية بالفروع بتقديم الخدمات اللازمة المتوجبة للعملاء وفق أعلى المعايير الدولية، للارتقاء بالخدمة والتميز بعلاقة المصرف مع شركائه وعملائه وأصحاب المصالح فيه، ناهيك عن الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المصرف عند اللزوم ووفقاً للقواعد التي يسمح بها مجلس الإدارة والقوانين المرعية.

تقرير لجنة مراجعة الحسابات (التدقيق)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لجنة مراجعة الحسابات
السادة أعضاء الهيئة العامة لمصرف المنصور للإستثمار المحترمين

تحية طيبة وبعد ..

استناداً لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف في إجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 28 تشرين الأول 2020 على انتخاب وتشكيل لجنة مراجعة الحسابات من السادة المدرجة أسماؤهم أدناه :

1- أحمد نزهت الطيب / رئيساً .
2- د. زيد عبد الستار البغدادي / عضواً .
3- خالد أحمد خليفة السادة / عضواً .

باشرت اللجنة الأعمال المكلفة بها بموجب المادة 24 من القانون المشار اليه آنفاً ومراجعة وتدقيق وفحص كافة أعمال المصرف وبياناته وحساباته الختامية وتقاريره المختلفة للفترة من 1 كانون الثاني 2022 ولغاية 31 كانون الأول 2022، وتقرير مجلس الإدارة السنوي السابع عشر المعد وفقاً لمتطلبات وأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي العراقي ومعايير المحاسبة الدولية، واستناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي بتكليف مراقبي حسابات عدد 2 لتدقيق ومراقبة حسابات المصرف فإن هذه المهمة أسندت الى مراقبي الحسابات كلٌ من مكتب السيد الدكتور حسيب كاظم الجويد والسيد إياد رشيد القريشي حسب قرار الهيئة العامة باجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 8 حزيران 2022 .

لقد قمنا بمراجعة البيانات والمعلومات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين والمنفذة من قبل المصرف خلال عام 2022 ، وفقاً للتشريعات والقوانين النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها محلياً ودولياً .

استناداً لما حصلنا عليه من بيانات ومعلومات وإيضاحات للفترة المذكورة فإننا نؤيد كافة الملاحظات التوضيحية التي تضمنها تقرير مراقبي الحسابات ونود أن نبين الآتي :

1- جرى مراجعة كافة الاجراءات المحاسبية المعمول بها من قبل المعنيين في المصرف ووجد بأنها منسجمة ومتوافقة مع القواعد والأعراف والأصول المحاسبية النافذة ومعايير المحاسبة المحلية والدولية .
2- إطلعنا على خطة التدقيق الداخلي السنوية المعتمدة للعمل بها من قبل قسم الرقابة الداخلية وكانت مستوفية وشاملة لكافة الأنشطة التي مارسها المصرف خلال عام 2022 ولجميع فروعه وإدارته العامة وهي تسير وفقاً للعمل الرقابي السليم.
3- لقد تم الإطلاع على الكشوفات المالية المدققة ومراجعتها وفقاً للأصول بالإضافة الى تقرير مراقبي حسابات المصرف بشأنها وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها رغم أن الملاحظات كانت إيجابية.
4- تم الإطلاع على التقارير الصادرة عن وحدة مراقبة الإمتثال ومدى إلتزام المصرف بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، الرقابية والإشرافية، ولاحظنا وجود إلتزام عالي من قبل المصرف بتلك القوانين والأنظمة والتعليمات وفي مقدمتها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وقانون غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015، ولم يثبت لدينا ما يدل على قيام المصرف بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

5- إن التقارير الصادرة عن الجهات المعنية في المصرف بشأن فعالية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والتقارير المالية وسياسات واجراءات أمن وتكنولوجيا المعلومات وخطط الطوارئ الخاصة بمعالجة المعلومات المالية في حال حدوث أي خلل في النظام كانت تشير الى تحقيق مؤشرات إيجابية وعالية وهي متفقة مع الضوابط والأصول والمعايير السليمة بما يجنب التعرض للمخاطر المحتملة.
6- تمت مراجعة وتدقيق التقارير المقدمة من قبل المصرف الى البنك المركزي العراقي وكانت تعكس الواقع الفعلي لعمل المصرف وأنشطته المصرفية التي زاولها خلال عام 2022.
7- إن التقرير السنوي بما يتضمنه من بيانات وتقارير ومعلومات كان شاملاً وواضحاً ومغطياً لكافة الأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2022 وهو معد بشكل دقيق ومفصل وواضح.
8- قمنا بمراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها وكانت تتم وفقاً لما مخطط لها، كما قمنا بمراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية وكانت إيجابية.
9- تم التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وكانت مستوفية ودقيقة، كما تأكد لدينا بأن الإدارة التنفيذية على علم بجميع التغيرات التي طرأت على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
10- أطلعت اللجنة على التقارير الخاصة بالجوانب القانونية والتي يمكن أن تؤثر بشكل هام على التقارير المالية للمصرف وكانت معدة وفقاً للأصول وتعكس الواقع الفعلي.
11- تم الاجتماع مع المدققين الداخليين والخارجيين ولم نلاحظ وجود أي من حالات التدليس أو الأعمال غير القانونية أو النقص في إجراءات الضبط الداخلي والمواضيع الأخرى المشابهة.
12- لاحظت اللجنة وجود مكتب مستقل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس ويعمل بمهنية عالية ويتولى تطبيق السياسات والعمليات الخاصة بالزبائن والتعرف عليهم، وهناك تطبيق عالي للأنظمة والقوانين النافذة المحلية والدولية.

... وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام ...

مصرف المنصور للإستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

أحمد نزهت الطيب
عضـو مجلـس الإدارة
رئيس لجنة مراجعة الحسابات

عضو اللجنة - د. زينب عبد الستار البهادلي

مصرف المنصور للاستثمار – ش.م.خ

البيانات المالية

31 كانون الأول 2022

د. حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني ـ مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

د.اياد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني ـ مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

العدد: 1/م ــ 7
بغداد في: 21 كانون الثاني 2023

الى / السادة مساهمي مصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) المحترمين

م /تقرير مراقب الحسابات

تحية طيبة .....

يسرنا ان نعلمكم بأننا قمنا بتدقيق قائمة المركز المالي لمصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) كما هي عليه في 31 كانون الاول 2022 وقائمتي الدخل والدخل الشامل الاخر وبيان التغيرات في حقوق المالكين وكشف التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، والايضاحات التي تحمل التسلسل (من 1 الى 39) والتقرير السنوي لأدارة المصرف المعد بمقتضى احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ووفقاً لمعايير التدقيق المحلية والدولية المعترف بها .

وقد حصلنا على المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لأداء مهمتنا التي قمنا بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لأجراءات التدقيق المتعارف عليها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصنا.

مسؤلية الادارة

ان الادارة هي المسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية بالاضافة الى مسؤوليتها في اعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية، والتي قد تكون ناتجة عن الاخطاء والتلاعب، كما تشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المعقولة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي الفني المحايد عن البيانات المالية المقدمة لنا وذلك وفقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية، وتتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول عنها فيما اذا كانت البيانات خالية من أي خطأ جوهري، ويشمل التدقيق فحصاً على اساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي والحسابات الختامية الاخرى للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 والافصاح عنها. كما يشمل تقييماً للمبادىء المحاسبية التي اعتمدتها الادارة وفي اعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبديه، ولدينا الايضاحات والملاحظات التالية:

1 - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

إن مصرف المنصور للاستثمار قام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للسنة السابعة على التوالي وبهذا الصدد:

أ- تم تقييم العقارات العائدة لمصرف المنصور خلال سنة 2022 من قبل الخبير القضائي لاجراء التقييم لقيمة العقارات السوقية وقد توصلت ادارة المصرف الى قرار بأن القيمة السوقية للعقارات التي يمتلكها المصرف وفق الاسعار السائدة مقاربة للقيمة الدفترية للعقارات وبالتالي لايستوجب اتخاذ أي إجراء محاسبي بصدد احتساب التدني الحاصل في قيمة الموجودات وفقاً لمعيار المحاسبي رقم 36.

ب- قام المصرف بتطبيق معيار الأبلاغ المالي IFRS رقم (9) للسنة الرابعة على التوالي وتم أحتساب التخصيصات المطلوبة لمواجهة التغييرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية المتوقعة استرشاداً بتوجيهات البنك المركزي العراقي الواردة بكتابه المرقم 466/6/3 في 26 كانون الأول 2018 "التعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية للمصارف" ، وكانت نتائج التطبيق متوافقة مع متطلبات المعيار رقم (9) وتم عكس المبالغ المطلوب تخصيصها ضمن حساب التخصيصات.

ج- قام المصرف بتطبيق معيار الأبلاغ المالي رقم (16) "عقود الايجار" حيث تم تصنيف عقود الايجار الى عقود ايجار تمويلية والأعتراف بالايجارات كاصول في قائمة المركز المالي والاعتراف بالالتزامات على تلك العقود في جانب المطلوبات وتم اعتماد مصروف الاستهلاك ومصروف الفائده في بيان الدخل.

2 - النقود :

أ- تم تقييم الموجود النقدي للعملة الاجنبية كما في 31 كانون الاول 2022 على اساس اسعار الصرف الاتية:

ت	العملة الأجنبية	سعر الصرف
1	الدولار الأمريكي	1,460 دينار لكل دولار
2	اليورو	1,553.148 دينارلكل يورو
3	الباون	1,755.066 دينار لكل باون
4	الريال القطري	399.2 دينار لكل ريال
5	الدرهم الامارتي	397.07 دينار لكل درهم

ب- اعتمد المصرف على السويفت الصادر من المصارف الخارجية لأغراض المطابقة في 31 كانون الاول 2022 وذلك لعدم ورود كتب تأييد ارصدة حسابات بعض المصارف بالرغم من مطالبة المصرف بذلك من المصارف الخارجية .

ج- إنخفض رصيد مخصص المصارف (المحلية والخارجية) بنسبة (90%) عن السنة السابقة حيث بلغ (6,965) الف دينار في 31 كانون الاول 2022، مقارنة بـ (70,775) ألف دينارفي 31 كانون الأول 2021 استرشادا لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي رقم (9).

د- إنخفض رصيد مخصص النقد لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (38%) عن السنة السابقة حيث بلغ (179,000) الف دينار في 31 كانون الاول 2022، مقارنة بـ (288,665) ألف دينار في 31 كانون الأول 2021 استرشادا لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي رقم (9).

هـ - بلغت نسبة النقد لدى المصارف الخارجية (14.5%) الى راس المال والاحتياطيات السليمة .

3- الائتمان النقدي:

أ- ارتفع الائتمان النقدي بنسبة (28%) عن السنة السابقة، حيث بلغ رصيد الائتمان النقدي (191,825,114) ألف دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقارنة بـ (149,940,566) ألف دينار كما في 31 كانون الأول 2021، وإن (14%) من الائتمان النقدي هو حسابات جارية مدينة.

ب- الضمانات المقدمة من قبل الزبائن عبارة عن (ضمان عقاري، كفالة شخصية، اضافة الى صك وكمبيالة).

ج- ضمن رصيد الائتمان النقدي مبلغ (35,757,937) الف دينار يمثل ائتمان غير منتج مانسبته 18.6% من اجمالي الائتمان النقدي وتم احتساب مخصص خسائر الاتمانية المتوقعة له بمبلغ (6,505,759) الف دينار، وتم احتساب فوائد معلقة مبلغ (18,070,574) الف دينار, ويبلغ المبلغ المتبقي (11,181,604) الف دينار مغطى بضمانات (عقارية، اسهم).

د- بلغت نسبة الائتمان النقدي المستغل الى حجم الودائع 49% وهي ضمن النسبة المحدده البالغة 75% الصادرة عن البنك المركزي العراقي .

هـ - بلغ حجم الائتمان النقدي المستغل كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغاً وقدرة (191,825,114) ألف دينار موزعة على:

التفاصيل	عدد الحسابات	المبلغ (دينار)	المبلغ (دولار مقيم بـ 1,460)	المجموع (دينار)	الاهمية النسبية
أقل من 100 مليون دينار	542	**10,069,329,128**	**1,742,668,432**	**11,811,997,560**	%6
من 100 الى 500 مليون دينار	161	**28,933,272,159**	**8,541,879,300**	**37,475,151,458**	% 20
من 500 مليون الى 1 مليار دينار	35	**13,852,461,976**	**9,359,979,963**	**23,212,441,939**	% 12
من 1 مليار الى 5 مليار دينار	42	**44,384,392,879**	**38,871,678,677**	**83,256,071,556**	% 43
من 5 مليار الى 10 مليار دينار	3	**-**	**18,657,476,671**	**18,657,476,671**	% 10
من 10 مليار فأكثر	1	**17,411,974,883**	**-**	**17,411,974,883**	% 9
المجموع	**784**	**114,651,431,025**	**77,173,683,042**	**191,825,114,067**	**%100**

أ- بلغ مجموع الائتمان النقدي المستغل لاكبر (20) زبون مبلغاً وقدره (118,582,793) ألف دينار ويمثل نسبة (62%) من حجم الائتمان النقدي المستغل والبالغ (191,825,114) ألف دينار بتاريخ البيانات المالية ،اغلب الضمانات المقدمة للائتمان النقدي لاكبر (20) زبون هي عبارة عن (عقار، كمبيالة، كفالة شخصية وتضامنيه).

ب- لايوجد ائتمان ممنوح لذوي الصلة لسنة 2022 وحسب تأييد وشهادة الادارة بذلك.

ج- تم احتساب مخصص الائتمان النقدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي رقم (9) وبمبلغ مقداره (6,505,759) الف دينار في 31 كانون الأول 2022، مقارنة بـ (9,195,529) الف دينار كما في 31 كانون الأول 2021 وتم تحميل الفرق على حساب التخصيصات.

4- الائتمان التعهدي:

أ- ارتفع رصيد الائتمان التعهدي بنسبة (35.7%) عن السنة السابقة حيث بلغ (129,161,630) الف دينار في 31 كانون الأول 2022، مقارنة بـ (95,175,343) الف دينار في 31 كانون الأول 2021.

ب- تم احتساب مخصص الائتمان التعهدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي رقم (9) وبمبلغ مقداره (649,393) الف دينار في 31 كانون الأول 2022، مقارنة بـ (386,446) الف دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (بسبب ارتفاع ارصدة الائتمان التعهدي بنسبة 35.7%) وتم تحميل الفرق على حساب التخصيصات.

ت- بلغ مجموع الائتمان التعهدي (خطابات ضمان - اعتمادات مستندية) الممنوح لاكبر (20) زبون مبلغاً وقدره (119,476,077) ألف دينار ويمثل نسبة (92.5%) من حجم الائتمان التعهدي الممنوح والبالغ (129,161,630) ألف دينار بتاريخ البيانات المالية.

ث- اغلب الضمانات المقدمة للائتمان التعهدي لاكبر (20) زبون هي عبارة عن (تأمينات نقدية 100% - كفالة - كفاله مصرفية - عقارية)

ج- بلغت نسبة الائتمان التعهدي المصدر الى رأس المال والاحتياطيات السليمه 47 %.

ح- يمثل رصيد الائتمان التعهدي المصدر مايلي:

نوع الائتمان	الرصيد في 31 كانون الأول 2022 (الف دينار)
اعتمادات مستندية	82,324,026
خطابات ضمان	46,837,604
المجموع	129,161,630

5- الاستثمارات المالية:

أ- تم تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة ضمن حساب موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، وقد بلغت (1,835,159) الف دينار كما في 31 كانون الأول 2022 وكما موضح في الفقرة (7) من ايضاحات البيانات المالية وقد بلغت نسبة الاستثمارات المذكورة الى راس المال والاحتياطيات السليمة 0.67 %.

ب- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:

ارتفع رصيد السندات بالتكلفة المطفأة بنسبة (14%) عن السنة السابقة حيث بلغ (90,389,822) الف دينار في 31 كانون الأول 2022، مقارنة بـ (79,163,325) الف دينار في 31 كانون الأول 2021. حيث تمثل هذه الزيادة شراء سندات من وزاره المالية العراقية (سندات بناء) بقيمة (11,000,000) الف دينار، وقد تم تقييم الموجودات المذكوره بالكلفة المطفأة بتاريخ البيانات المالية .

6- الموجودات الاخرى :

بلغت نسبة الموجودات الاخرى الى اجمالي الموجودات المتداوله 1.2% .

7- التخصيصات :

تم تحويل مبلغ (200,000) الف دينار من حساب التخصيصات (خسائر ائتمانية متنوعة / مخصص غرامات مدفوعة وتخصيصات متنوعة) إلى حساب استرداد مخصصات (كأيراد) وهي تمثل الزيادة الحاصلة في المخصص المحتسب عن الخسائر الائتمانية في 31 كانون الأول 2021 مقارنة بالمخصص المطلوب احتسابه في 31 كانون الأول 2022 .

8- الودائع والتأمينات النقدية:

أ- ودائع البنوك ومؤسسات مصرفيه: إرتفعت ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة (12%) عن السنة السابقة حيث بلغت (5,442,710) ألف دينار في 31 كانون الأول 2022 مقارنة بـ (4,857,367) ألف دينار في 31 كانون الأول 2021.

ب- ودائع العملاء: إرتفعت ودائع العملاء (حسابات جارية وتحت الطلب، ودائع التوفير، ودائع لاجل) بنسبة (2.6%) حيث بلغت (387,164,986) ألف دينار في 31 كانون الأول 2022 مقارنة بـ (377,336,615) ألف دينار في 31 كانون الأول 2021.

ج- تأمينات نقدية: ارتفعت التأمينات النقدية المستلمة بنسبة 99% عن السنة السابقة حيث بلغت (40,041,947) ألف دينار في 31 كانون الأول 2022 مقارنة بـ (20,124,602) ألف دينار في 31 كانون الأول 2021 وذلك نتيجة الارتفاع الحاصل في الائتمان التعهدي المصدر خلال السنة الحالية موضوع التدقيق.

9- حساب الارباح والخسائر:

حقق المصرف ربحاً مقداره (14,904,184) ألف دينار قبل الضريبة للسنة موضوع التدقيق مقارنة بـربح مقداره (9,175,825) ألف دينار للسنة السابقة حيث بلغت نسبة الارتفاع (62.4%) للاسباب التالية:

أ- إرتفاع صافي ايرادات الفوائد بنسبة (47%) عن السنة السابقة حيث بلغت (15,912,171) ألف دينار في 31 كانون الأول 2022 مقارنة بـ (10,843,679) ألف دينار للسنة السابقة.

ب- ارتفاع صافي ايرادات العمولات بنسبة (83%) عن السنة السابقة حيث بلغت (9,305,360) ألف دينار في 31 كانون الأول 2022 مقارنة بـ (5,082,357) ألف دينار للسنة السابقة.

ج- ارتفاع اجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة (18%) عن السنة السابقة حيث بلغت (12,276,390) ألف دينار في 31 كانون الاول 2022 مقارنة بـ (10,420,577) ألف دينار للسنة السابقة.

د- تم تحميل حساب المصاريف الاخرى بمبلغ (162,792) الف دينار يمثل فرق مبلغ الضريبة المدفوعة عن ارباح سنة 2021 وكان من المفترض تحميل المبلغ المذكور على حساب الفائض المتراكم.

10- ايراد نافذة مزاد العملة:

أ- بلغ رصيد مشتريات المصرف من نافذة بيع العملة الاجنبية للفترة من 2 كانون الثاني 2022 ولغاية 31 كانون الأول 2022 مبلغ (767,228) دولار موزعة كمايلي:

التفاصيل	المبلغ (دولار)
مشتريات حوالات	767,228
المجموع	767,228

ب- بلغ رصيد الارباح المتحققة للمصرف من نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية لغاية 31 كانون الأول 2022 مبلغ (7,672,283) دينار وكما مفصل ادناه:

التفاصيل	المبلغ (دينار)
ايراد الحوالات	7,672,283
المجموع	**7,672,283**

ج- تم اعتماد اسلوب تقديم تأييد المستفيد الاخير للحوالات الصادرة.

11- الدعاوى المقامة:

أ- بلغ عدد الدعاوى المقامة من قبل الغير على المصرف (1) دعوى تبلغ قيمتها (15,214) الف دينار وكما يلي:

- هناك دعوى قيد النظر لدى محكمة بداءة النجف (ابطال قيد رهن) .

ب - بلغ عدد الدعاوى القانونية المقامة من قبل المصرف على الغير (5) دعوى تبلغ قيمتها (3,345,566) ألف دينار.

- هناك (3) دعاوى تم اخذ قرار حكم بالمبلغ (قد التنفيذ القرار لدى مديرية تنفيذ الكرادة) .
- هناك (2) دعوى قيد النظر لدى محكمة البصرة .

12- نسبة كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال (96%) كما في 31 كانون الأول 2022 حيث انها اعلى من الحد الادنى المطلوب من البنك المركزي العراقي البالغة (12%).

13- نسبة السيولة:

بلغت نسبة السيولة (95%) بتاريخ 31 كانون الأول 2022.

14- مراقب الامتثال:

تم الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال للسنة موضوع التدقيق وكانت معدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد اشتملت على:

- أهم المؤشرات عن الوضع المالي للمصرف.
- المؤشرات عن النسب المئوية المحتسبة مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الائتمان النقدي الى الودائع بالاضافة الى النسب المالية الاخرى.
- جداول العقارات المملوكة للمصرف.
- الجوانب المتعلقة بعمل مجلس ادارة المصرف.
- المتطلبات القانونية.
- يقوم القسم المذكور بمتابعة ملاحظات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة الاعمال ونتائج التدقيق المكتبي للمصرف والعمل على تصفيتها.
- ان المصرف يقوم بتحديث بيانات الزبائن عن طريق استمارة KYC بالتعاون مع قسم الابلاغ عن غسل الاموال بالمصرف وذلك لمعرفة مدى امتثال المصرف لقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015 وكذلك تطبيق العناية الواجبة حيث اعتمدت سياسة المصرف لمصادقة قسم الامتثال على استمارة فتح الحساب الجاري KYC .

15- الحوكمة المؤسسية:

أ- اعد المصرف دليل الحوكمة وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي وتم الالتزام بمبادئ الحوكمة وفصل مهام مجلس الادارة عن مهام الادارة التنفيذية .

ب- ان الادارة التنفيذية ومجلس الادارة ملتزم بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسساتيه من خلال الافصاح بالتقارير السنوية وتقارير الحوكمة .

ت- ان المصرف ملتزم بالمتطلبات النوعية الواردة ضمن المادة 23 من دليل الحوكمة الصادرعن البنك المركزي العراقي حيث تضمنت التقارير السنوية الافصاح عن نتائج العمليات والوضع المالي للمصرف.

16- كفاية الرقابة الداخلية:

أ- ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط المصرف.

ب- تم الاطلاع على تقارير قسم الرقابة الداخلية حيث كانت شاملة ومفصلة ومحددة للملاحظات الواردة من خلال سير التدقيق.

ج- وقد اشتمل نشاط قسم الرقابة الداخلية على تدقيق اعمال الاقسام التالية:

- قسم المخاطر.
- العمليات المالية.
- قسم الائتمان.
- قسم التوعية المصرفية.
- قسم المدفوعات.
- قسم تقنية المعلومات.
- اعمال فروع المصرف.
- اطلعنا على الخطة السنوية لقسم التدقيق الداخلي والتقارير المعدة من قبل القسم المقدم الينا خلال السنة موضوع التدقيق ولدينا على ذلك مايلي :-

* بلغت نسبة انجاز الخطة السنوية 83% من الخطة المصادق عليها من قبل مجلس الادارة وبأعتقادنا بأن الخطة ونتائج التنفيذ كانت مناسبة وتغطي كافة عمليات المصرف .
* ان عدد العاملين في قسم التدقيق الداخلي بلغ (3) موظفين في سنة 2022 .
* بلغ عدد الدورات التدريبية لكادر قسم التدقيق الداخلي لسنة 2022 (4) دورة .

17- قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب:

أ- اتخذ المصرف الاجراءات الكافية لمنع غسل الاموال وتمويل الارهاب وان هذه الاجراءات يجري تنفيذها وفقا لاحكام قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 والانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقد اطلعنا على تقارير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب المرسلة الى البنك المركزي العراقي والمعدة وفقاً للقانون والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

* ويمتلك المصرف انظمة الكترونيه متخصصه في غسل الاموال وتمويل الارهاب وهي
- النظام الالكتروني الخاص BL AML System من شركة PIO Tech Solutions
* تم ربط جميع الانظمه اعلاه بالنظام المصرفي .
* ان النظام الالكتروني يتضمن الحد الادنى من السيناريوهات المطلوبة من البنك المركزي العراقي البالغه 28 سيناريو.
* يتم اجراء تحديث دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة.
* يتم تصيف العملاء وفقاً للمخاطر.
* هناك بعض العمليات التي يتم التنبيه عليها من قبل نظام AML والتي يتم معالجتها من قبل القسم المذكور خلال السنة.

ب- تم اعداد دليل للسياسات والاجراءات الخاصة بقسم غسل الاموال وتمويل الارهاب اشتملت على:

- مراحل عملية غسل الاموال.
- أهمية مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- المسوؤلية التي على عاتق مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- المسوؤلية التي تقع عاتق قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب في المصرف.
- العقوبات التي يتحملها المصرف.
- مبدأ أعرف زبونك KYC.
- اجراءات العمل الخاصة بالعناية الواجبة.

18- قسم ادارة المخاطر:

أ- أيد لنا قسم المخاطر عن عدم وجود معلومات من المرجح ان تساعد في تحديد مخاطر التحريف الجوهري الذي يسبب الغش والخطأ ولم يتم تأشير حالات غش في اقسام وفروع المصرف وانما يتم تسجيل حالات اخطاء غير متعمدة في انجاز العمليات وتتم معالجتها انياً ويتم تقييم الاجراءات المتخذة وتحديد الاسباب الجذرية للحد من تلك الاخطاء ولم تحصل معاملات او احداث غير مألوفة من خلال متابعة استمارات التبليغ عن الاحداث التشغيلية التي يتم اعدادها من قبل القسم المذكور.

ب- أعلمنا كل من قسم التدقيق الداخلي والقسم القانوني وقسم نظم المعلومات بعدم وجود حالات غش واخطاء جوهرية في كافة اقسام وفروع المصرف.

19- قدرة المصرف على الوفاء تجاه المودعين:

لوحظ قيام المصرف بتلبية كافة سحوبات المودعيين ولايوجد اي تلكؤ في هذا المجال.

20- فرضية الاستمرارية :

تم اعتماد فرضية الاستمرارية من قبل ادارة المصرف عند اعداد البيانات المالية للسنة موضوع التدقيق.

وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف والايضاحات المعطاة لنا

1) ان النظام المحاسبي المحوسب المستخدم من قبل المصرف كان متفق مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمن حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ومصروفات وايرادات المصرف وان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف.
2) ان عملية جرد الموجودات النقدية قد تمت بشكل مناسب وبإشرافنا، وتم التقييم وفقاً للاسس والاصول والمبادىء المعتمدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، بأستثناء الموجودات الثابتة اذ تم اعتماد الكلفه التاريخية.
3) ان البيانات المالية قد نظمت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية وبما يتفق مع التشريعات المرعية وهي متفقة تماما مع ما تظهره السجلات وانها منظمة طبقا لكل من قانون الشركات المعدل وقانون المصارف والانظمة والتعليمات النافذة.
4) ان التقرير السنوي لادارة المصرف معد وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ولا يتضمن ما يخالف احكام القوانين والتشريعات النافذة.

الـرأي:

مع الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والايضاحات اعلاه فبرأينا واستناداً للمعلومات والايضاحات التي حصلنا عليها ان البيانات المالية وتقرير الادارة المرفق بها متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية، وانها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للاداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2022 ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ.

مع التقدير ..

د. حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

د.اياد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني مراقب حسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دينار عراقي	2021 دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	4	**394,431,516,111**	424,122,747,702
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	5	**45,930,303,849**	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	6	**167,248,780,763**	122,230,266,117
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	**1,835,158,841**	1,512,978,771
موجودات مالية بالتكلفة المُطفأة	8	**89,788,107,204**	78,072,239,611
موجودات ثابتة	9	**27,572,390,397**	26,985,603,817
موجودات غير ملموسة	10	**676,150,050**	685,854,208
حق استخدام الأصول	11	**1,300,903,011**	1,073,489,236
موجودات أخرى	12	**8,056,226,675**	6,560,933,651
مجموع الموجودات		**736,839,536,901**	697,917,429,555
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع المصارف	13	**5,442,709,642**	4,857,366,728
ودائع العملاء	14	**387,164,985,738**	377,336,614,784
تأمينات نقدية	15	**40,041,947,432**	20,124,602,248
مخصص ضريبة الدخل	16	**2,252,671,738**	1,057,932,943
مخصصات متنوعة	17	**9,808,378,468**	6,655,324,638
التزامات عقود الايجار	11	**1,329,668,632**	1,006,032,681
مطلوبات أخرى	18	**7,744,201,197**	6,798,273,541
مجموع المطلوبات		**453,784,562,847**	417,836,147,563
حقوق الملكية			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	19	**250,000,000,000**	250,000,000,000
احتياطي الزامي	20	**9,881,592,004**	9,249,016,404
احتياطي القيمة العادلة	20	**623,514,374**	319,568,666
احتياطيات اخرى	20	**8,190,267,676**	8,172,033,313
أرباح مدورة	21	**14,359,600,000**	12,340,663,609
مجموع حقوق الملكية		**283,054,974,054**	280,081,281,992
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**736,839,536,901**	697,917,429,555

مصرف المنصور للإستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

معاز خيري الأسدي
المدير المالي

أسل صباح عبد الواحد
محاسب ع / 32895

خضوعاً لتقريرنا المرقم 1/م - 7 بتاريخ 21 كانون الثاني 2023

شركة إياد رشيد القريشي وشريكه لمراقبة وتدقيق الحسابات بغداد تظامنية

د.إياد رشيد القريشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

Haseeb Kadhim Jwaid & Co. شركة حسيب كاظم جويد وشريكه لمراقبة وتدقيق الحسابات Certified Public Accountants

د.حسيب كاظم جويد
محاسب قانوني ومراقب حسابات

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

دققت
التوقيع
الاسم

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دينار عراقي	2021 دينار عراقي
الفوائد الدائنة	22	**19,119,875,844**	12,393,758,084
الفوائد المدينة	23	**(3,207,704,690)**	(1,550,079,224)
صافي الدخل من الفوائد		**15,912,171,154**	10,843,678,860
العمولات والرسوم الدائنة	24	**9,473,672,163**	5,309,031,581
العمولات والرسوم المدينة	24	**(168,311,711)**	(226,674,135)
صافي الدخل من العمولات والرسوم		**9,305,360,452**	5,082,357,446
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم		**25,217,531,606**	15,926,036,306
أرباح تشغيلية ناتجة عن تداول العملات الأجنبية		**1,504,360,624**	433,701,157
إيرادات نافذة العملات الأجنبية		**7,672,283**	68,091,285
ايراد الاستثمار	25	**81,119,542**	150,691,977
إيرادات تشغيلية أخرى	26	**169,890,132**	676,661,512
إجمالي الدخل التشغيلي		**26,980,574,187**	17,255,182,237
المصاريف			
نفقات الموظفين	27	**(5,350,695,145)**	(4,861,770,375)
استهلاكات	9,11	**(777,852,809)**	(574,414,237)
اطفاءات	10	**(479,913,885)**	(429,557,999)
استرداد مخصصات		**200,000,000**	2,341,219,860
مصاريف تشغيلية أخرى	28	**(5,667,928,619)**	(4,554,834,881)
إجمالي المصاريف التشغيلية		**(12,076,390,458)**	(8,079,357,632)
الربح قبل الضريبة		**14,904,183,729**	9,175,824,605
مصروف ضريبة الدخل	16	**(2,252,671,738)**	(1,057,932,943)
ربح السنة		**12,651,511,991**	8,117,891,662
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	29	**0.051**	0.032

مصرف المنصور للإستثمار Mansour Bank شركة مساهمة خاصة

أسل صباح عبد الواحد
محاسب ع / 32895

معاز خيري الأسدي
المدير المالي

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

جمهورية العراق
مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات
إجازة السنة 2023
لصادق على صحة ختم وتوقيع مراقب الحسابات وأنه مزاول لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لسنة ٢٠٢٣ دون أي مسؤولية عن محتويات هذه البيانات المالية. زياد نزار عبد الجبار

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	**2022**	2021
		دينار عراقي	دينار عراقي
ربح السنة		**12,651,511,991**	8,117,891,662
مكونات الدخل الشامل الآخر	20	**303,945,708**	408,597,224
الدخل الشامل للسنة		**12,955,457,699**	8,526,488,886

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	ايضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي الزامي	احتياطي القيمة العادلة	احتياطيات أخرى	ربح السنة	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
		دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2022								
الرصيد في 1 كانون الثاني		**250,000,000,000**	**9,249,016,404**	**319,568,666**	**8,172,033,313**	**-**	**12,340,663,609**	**280,081,281,992**
توزيعات أرباح نقدية	**38**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(10,000,000,000)**	**(10,000,000,000)**
الدخل الشامل للسنة		**-**	**-**	**303,945,708**	**-**	**12,651,511,991**	**-**	**12,955,457,699**
إضافات خلال السنة	**20**	**-**	**-**	**-**	**18,234,363**	**-**	**-**	**18,234,363**
تخصيص ربح السنة	**20,21**	**-**	**632,575,600**	**-**	**-**	**(12,651,511,991)**	**12,018,936,391**	**-**
الرصيد في 31 كانون الأول		**250,000,000,000**	**9,881,592,004**	**623,514,374**	**8,190,267,676**	**-**	**14,359,600,000**	**283,054,974,054**
2021								
الرصيد في 1 كانون الثاني		250,000,000,000	8,843,121,821	(89,028,558)	7,766,138,730	-	20,034,561,113	286,554,793,106
توزيعات أرباح نقدية	**38**	-	-	-	-	-	(15,000,000,000)	(15,000,000,000)
الدخل الشامل للسنة		-	-	408,597,224	-	8,117,891,662	-	8,526,488,886
تخصيص ربح السنة	**20,21**	-	405,894,583	-	405,894,583	(8,117,891,662)	7,306,102,496	-
الرصيد في 31 كانون الأول		250,000,000,000	9,249,016,404	319,568,666	8,172,033,313	-	12,340,663,609	280,081,281,992

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دينار عراقي	2021 دينار عراقي
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		**14,904,183,729**	9,175,824,605
تعديلات للبنود غير النقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		**1,257,766,694**	1,003,972,236
اطفاء علاوات / خصم استثمارات مالية		**(226,497,333)**	(226,498,357)
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	11	**20,056,692**	17,706,329
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**15,955,509,782**	9,971,004,813
التغير في الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (احتياطي الزامي)		**(75,028,005,300)**	25,492,866,420
التغير في الإيداعات لدى المصارف		**-**	5,000,000,000
التغير في التسهيلات الائتمانية المباشرة		**(45,018,514,646)**	(19,558,607,490)
التغير في الموجودات الاخرى		**(1,818,928,975)**	(1,518,846,971)
التغير في ودائع المصارف		**-**	(6,716,000,000)
التغير في ودائع العملاء		**9,828,370,954**	(575,049,164,444)
التغير في التأمينات النقدية		**19,917,345,184**	7,352,557,030
التغير في المخصصات المتنوعة		**2,663,683,569**	2,277,609,387
التغير في المطلوبات الاخرى		**1,269,563,607**	203,023,595
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		**(72,230,975,825)**	(552,545,557,660)
الضرائب المدفوعة	16	**(1,057,932,943)**	(1,120,599,777)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(73,288,908,768)**	(553,666,157,437)
الأنشطة الإستثمارية			
التغير في الموجودات الثابتة وغير الملموسة		**(1,688,603,630)**	1,047,899,359
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		**(11,000,000,000)**	(60,000,000,000)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة الإستثمارية		**(12,688,603,630)**	(58,952,100,641)
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح نقدية	38	**(10,000,000,000)**	(15,000,000,000)
سداد التزامات عقود الايجار	11	**(70,080,000)**	(43,800,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(10,070,080,000)**	(15,043,800,000)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**(96,047,592,398)**	(627,662,058,078)
النقد وما في حكمه اول السنة		**402,064,964,656**	1,029,727,022,734
النقد وما في حكمه اخر السنة	31	**306,017,372,258**	402,064,964,656
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		**17,689,555,017**	11,491,152,144
فوائد مدفوعة		**2,759,337,140**	1,452,766,467

إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2022

1 معلومات عن المصرف

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره (55) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 في 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات ، بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل ، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) وحصلت موافقة المصرف المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، بكتابه ذي العدد 368/3/9 في 20 شباط 2006 على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ .

غاية المصرف القيام بكافة العمليات المصرفية وقبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة من خلال مركزه الرئيسي في بغداد ومن خلال فروعه في جمهورية العراق وعددها ثمانية فروع في بغداد وكربلاء والبصرة والنجف والحلة وأربيل والسليمانية.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسة 54.19% من رأسمال المصرف.

بموجب التفويض الممنوح لمجلس إدارة مصرف المنصور من قبل الهيئة العامة للمصرف، تم إبرام اتفاقية الخدمات الإدارية والفنية بين مصرف المنصور للإستثمار وبين بنك قطر الوطني ـ قطر ش.م.ق ("المستشار") والتي بموجبها يقدم المستشار "الخدمات والاستشارات الادارية والفنية" التي تتضمن بمقتضى الاتفاقية:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين المصرف من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم المصرف بتزويدها للمستشار.
3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للمصرف سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية المصرف.
4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة المصرف حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للمصرف، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في جمهورية العراق.
6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
7) يحق للمصرف طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام المصرف بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في جمهورية العراق.

تأسس المصرف برأسمال مدفوع بالكامل قدره (55) مليار دينار، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع اعماله المصرفية واستجابةً لتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدث العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح حالياً مبلغ (250) مليار دينار مدفوع بالكامل مقسم الى (250) مليار سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 1 دينار.

الموافقة على البيانات المالية
تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 19 كانون الثاني 2023.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات والمطلوبات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وقرارات البنك المركزي العراقي.
- تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي وهي عملة التشغيل للمصرف.
- يقوم المصرف بعرض بيان المركز المالي حسب ترتيب السيولة. يتم ادراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عادةً بالإجمالي في بيان المركز المالي، يتم تقاصها والإفصاح عنها بالصافي فقط كما هو منصوص عليه في ملخص أهم السياسات المحاسبية في الايضاح 2.4.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

- قام المصرف بتطبيق بعض التعديلات والتفسيرات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2022.
- لم يقم المصرف بالتطبيق المبكر لأي معيار أوتفسير أو تعديل آخر صادر وغير نافذ التطبيق.

2.2.1 الممتلكات والآلات والمعدات: إيرادات ما قبل الاستخدام المقصود تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم – 16

في أيار 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الممتلكات، الآلات والمعدات الإيرادات ما قبل الاستخدام المقصود، والذي يحظر على المنشآت أن تخصم من تكلفة أي من بند الممتلكات، الآلات والمعدات إيرادات من البيع التي تمت خلال إيصال الأصل إلى موقع التشغيل وجعله جاهزاً للتشغيل بالطريقة التي تريدها الإدارة. وبدل من ذلك، تعترف المنشأة بإيرادات بيع مثل هذه البنود وتكاليف تجهيزها في بيان الأرباح أو الخسائر.
إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2022 ، ويجب أن يطبق بأثر رجعي على بنود الممتلكات، الآلات والمعدات التي أصبحت متاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة في البيانات المالية للمنشأة عندما تقوم بتطبيق هذا التعديل للمرة الأولى.
من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البنك.

2.2.2 العقود المثقلة بالالتزامات تكاليف إتمام العقد تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم - 37

في أيار 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو متكبداً خسائر.
تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات العلاقة المباشرة". تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بعمليات العقد. لا ترتبط التكاليف العامة والإدارية مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.
إن هذه التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2022.
من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البنك.

2.2.3 معيار التقارير المالية الدولي رقم 1 "تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى" المنشأة التابعة التي تطبق– المعايير الدولية للمرة الأولى

كجزء من تحسيناته السنوية دورة 2018 - 2020 على معايير التقارير المالية الدولية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار البيانات المالية الدولي رقم 1 "تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى". يسمح هذا التعديل للمنشأة التابعة التي اختارت تطبيق الفقرة " د 16 (أ)" من معيار التقارير المالية الدولي رقم 1 أن تقوم بقياس فروقات الترجمة المتراكمة باستخدام المبلغ المعروض في القوائم المالية للمنشأة الأم، بناء على تاريخ تحول المنشأة الأم إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. يطبق هذا التعديل أيضا على الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي تختار تطبيق الفقرة " د 16 (أ)" من معيار التقارير المالية الدولي رقم 1.
إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2022 ، مع السماح بالتطبيق المبكر.
لاينطبق هذا التعديل على البنك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة (تتمة)

2.2.4 معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 "الأدوات المالية " رسوم "اختبار - 10 %" لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
كجزء من تحسيناته السنوية دورة 2018 - 2020 على معايير التقارير المالية الدولية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يوضح هذا التعديل الرسوم التي تضمنها المنشأة عندما تقيم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف بشكل جوهري عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تتضمن هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض أحدهما بالنيابة عن الآخر. تطبق المنشأة هذا التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو مبادلتها في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المنشأة هذا التعديل للمرة الأولى.
إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2022 ، مع السماح بالتطبيق المبكر.
من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البنك.

2.2.5 معيار المحاسبة الدولي رقم 41 "الزراعة" الضرائب في قياسات القيمة العادلة
كجزء من تحسينات مجلس معايير المحاسبة الدولية السنوية دورة 2018 - 2020 على معايير التقارير المالية الدولية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي رقم 41 "الزراعة". يلغي هذا التعديل المتطلب المتضمن في الفقرة 22 من معيار المحاسبة الدولي رقم 41، والذي ينص على أن المنشآت يجب أن تستبعد التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب عند قياس القيمة العادلة للموجودات الواقعة ضمن نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 41. لاينطبق هذا التعديل على البنك.

2.2.6 الإشارة إلى الإطار المفاهيمي التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم - 3
في أيار 2020 ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار التقارير المالية ال دولي رقم 3 "اندماج العمال" إشارة إلى الإطار المفاهيمي. تهدف هذه التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى "إطار إعداد وعرض البيانات المالية" الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية" الصادر في آذار 2018 دون تغيير جوهري في متطلباته.
إن هذه التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2022 وتطبق بأثر مستقبلي. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للمصرف، يعتزم المصرف تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

2.3.1 المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التامين"
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 في أيار 2017 والذي يعتبر معياراً جديداً شاملاً لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح. عندما يصبح نافذاً للتطبيق، سيحل معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 محل معيار التقارير المالية الدولي رقم 4 الصادر بتاريخ 2005. يطبق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 على كافة أنواع عقود التأمين (مثل التأمين على الحياة، التأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشأة التي تقوم بإصدار هذه العقود، كما يطبق أيضاً على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحتوي على ميزات مشاركة تقديرية.

سيتم تطبيق بعض الاستثناءات. إن الهدف العام لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 17 هو تقديم نموذج محاسبة لعقود التأمين أكثر فائدة واتساقاً بالنسبة للمؤمنين. على العكس من متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 4، والذي يستند بشكل كبير على الحفاظ على السياسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي كافة الجوانب المحاسبية ذات الصلة. إن جوهر معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 هو النموذج العام، والمكمل بـ:

- تطبيق محدد للعقود المباشرة التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة (طريقة العمولات المتغيرة).
- طريقة مبسطة (طريقة توزيع الأقساط) بشكل رئيسي للعقود قصيرة الأمد.

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 نافذ التطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2023 مع الإلزام بعرض أرقام المقارنة. يسمح بالتطبيق المبكر، بشرط ان تقوم المنشأة بتطبيق معياري التقارير المالية الدوليين 9 و15 بنفس أو قبل تاريخ البدء بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17. إن هذا المعيار غير قابل للتطبيق على البنك.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3.2 الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في كانون الثاني 2020 تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لتحديد المتطلبات من أجل تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. توضح هذه التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها

إن هذه التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

2.3.3 تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 12: الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن عملية فردية

تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة حول المعاملات التي تؤدي، عند الاعتراف الأولي، إلى نشوء مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم.
تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2023 أو بعد ذلك التاريخ.

2.3.4 تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

في شباط 2021 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8، والذي تم فيه اضافة تعريف "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الجديدة الفرق بين التغير في التقديرات المحاسبية والتغير في السياسات المحاسبية وتصحيح الاخطاء كما توضح التعديلات كيفية قيام المنشآت باستخدام تقنيات ومدخلات القياس من اجل تطوير التقديرات المحاسبية. إن هذه التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2023 وتطبق على التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي سوف تحصل في او بعد تلك الفترة. يسمح بالتطبيق المبكر بشرط ان يتم الافصاح عن هذا الأمر. من غير المتوقع ان يكون لهذه التعديلات اتر جوهري على البنك.

2.3.5 الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والبيان رقم 2 حول تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

في شباط 2021 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلا على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والبيان رقم 2 حول تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "التقديرات المتعلقة بمبدأ الجوهرية"، والتي توفر ارشادات وامثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق مبدأ الجوهرية على إفصاحات السياسات المحاسبية. تهدف التعديلات الى مساعدة المنشآت على توفير إفصاحات أكثر فائدة للسياسات المحاسبية وذلك من خلال استبدال متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية "الهامة" للمنشآت بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية "الجوهرية" بالإضافة الى وضع ارشادات حول كيفية قيام المنشآت بتطبيق مفهوم الجوهرية في صنع القرارات المرتبطة بإفصاحات السياسات المحاسبية. إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرا لان التعديلات على البيان رقم 2 حول تطبيق معايير التقارير المالية الدولية توفر ارشادات غير الزامية لتطبيق تعريف الجوهرية على معلومات السياسة المحاسبية، فان تاريخ نفاذ هذه التعديلات ليس ضروريا. يقوم البنك حاليا بتقييم مدى تأثير هذه التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسات المحاسبية للبنك.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية

2.4.1 التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل مصرف العراق المركزي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للبنك في بيان الدخل الشامل. إن الدينار العراقي هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للبنك.

2.4.2 معلومات القطاع

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة للمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.
- يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: تجزئة، شركات، الخزينة.

2.4.3 تحقق الإيرادات

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم (9) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي (EIR) هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في بيان المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في بيان الدخل الشامل.

2.4.3.1 الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.
ان عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم او تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.
عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية او مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فانه يستمر احتساب قيمة ايراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

2.4.3.2 العمولات الدائنة

يحقق البنك عمولات دائنة من الخدمات المتنوعة المقدمة للعملاء ويمكن تصنيف إيراد العمولات كما يلي:

- العمولات الدائنة المحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة

تؤجل العمولات المحققة من تقديم الخدمات خلال فترة زمنية محددة ويتم الاعتراف فيها كإيراد على أساس الفترة الزمنية. وتشمل إيرادات العمولات ورسوم إدارة الأصول وصناديق الاستثمار والرسوم الأخرى الإدارية والاستشارية.

- العمولات الدائنة من تقديم خدمات مالية والمحققة عند تنفيذ عمل هام

يعترف بالعمولات والرسوم كإيرادات عند إنجاز العمل الهام، مثال ذلك عمولة تخصيص أسهم لعميل. يتم الاعتراف بالعمولات المرتبطة بإنجاز عمل محدد بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في هذا الخصوص.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.3 تحقق الإيرادات (تتمة)

2.4.3.2 العمولات الدائنة (تتمة)

- العمولات الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية
تتضمن العمولات التي يعتبرها البنك جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية ما يلي: عمولات إصدار القروض وعمولات الالتزام للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها وغيرها من العمولات المتعلقة بالائتمان. إن الاعتراف بهذه العمولات (مع أي تكاليف إضافية) يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة المالية المقابلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات فوائد من خلال إجراء تعديل على معدل الفائدة الفعلي.

2.4.3.3 توزيعات الأرباح
يتم الاعتراف بالأرباح عندما ينشأ حق للبنك باستلام الدفعات، والذي يحصل عادة عند موافقة المساهمين على التوزيعات.

2.4.4 الأدوات المالية – الاعتراف الأولي
2.4.4.1 تاريخ الاعتراف
يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف المقدمة للعملاء وودائع العملاء، مبدئيا في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

2.4.4.2 القياس الأولي للأدوات المالية
يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة .عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الاثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة اليوم الأول كما هو موضح أدناه.

2.4.4.3 ربح أو خسارة اليوم الأول
عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يعترف البنك بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في بيان الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة ملحوظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

2.4.4.4 فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية
يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:
- بالتكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية

2.4.5.1 المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة من حال تحقق الشرطين التاليين معا:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

2.4.5.1.1 تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال إلى المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناءً على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات " الحالة الأسوأ " أو " الحالة تحت الضغط "بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.1 المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة (تتمة)

2.4.5.1.2 اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات أصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان .لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذو صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2.4.5.2 مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود اخرى، يتوفر فيه الخصائص الثالث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو اي متغيرات اخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، او استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع أية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي الحق.

2.4.5.3 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولية رقم (9) للأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.

- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.3 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً - صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل.

2.4.5.4 أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف الأولي، يتاح للبنك في بعض الأحيان خيار تصنيف بعض استثماراته بشكل غير قابل للإلغاء ضمن حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير المكاسب والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الادوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالارباح ضمن الدخل الشامل الآخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

2.4.5.5 موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في الربح والخسارة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة. إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة / خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

2.4.5.6 الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة والتي هي العلاوات المستلمة. لاحقاً للاعتراف الأولي، يقوم البنك بأثبات التزامات الضمانات بالمبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به أو بقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة أيهما أعلى.
يتم إثبات العلاوات المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.6 الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة (تتمة)

تمثل السقوف غير المستغلة والاعتمادات المستندية التزامات على البنك لتقديم قرض بشروط محددة إلى العميل خلال فترة الالتزام ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.
يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات اقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحا منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

2.4.6 إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف الأولي، باستثناء الحالات التي يقوم فيها البنك باستحواذ أو الغاء قطاع أعمال معين. ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً.

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

2.4.7.1 الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة، مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر الغاء الإعتراف إلى الحد الذي لا يتم فيه تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة، في المرحلة الأولى لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يأخذ البنك العوامل التالية عند تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء القروض الممنوحة للعميل:

- تغير في عملة القرض
- تقديم مزايا في الملكية
- تغير في الطرف المقابل
- إذا كان التعديل قد أدى إلى عدم استيفاء الأداة المالية لاختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالقرض.
يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية

2.4.7.2.1 الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند الغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. يقوم البنك أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا تم كل من تحويل الموجودات المالية وكان التحويل يخضع لإلغاء الاعتراف.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط إذا:

- قام البنك بتحويل حقوقه التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزامات بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم تكن قد حصلت نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً فقط من أجل إلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في ببيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة البنك بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضاً بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية (تتمة)

2.4.7.2.1 الموجودات المالية (تتمة)

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك باعتراف الاستثمار بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

2.4.7.2.2 المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في الربح أو الخسارة.

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.8.1 نظرة عامة حول مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني للقروض في البنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، معاً مع التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار اليها "الأدوات المالية". أدوات حقوق الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن احداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.1 نظرة عامة حول مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي للموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني .تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لعدة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي أسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.
نسبة الخسارة بافتراض التعثر	نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض المتجددة الآخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدي للأدوات المالية ما لم يكن لدى البنك الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية في معظم الأحيان.
التزامات القروض والاعتمادات	عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات واعتمادات القروض، يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناءً على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل القروض والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع القروض. بالنسبة لالتزامات القروض والاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

2.4.8.3 أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخفض القيمة الدفترية للموجودات المالية في بيان المركز المالي، والذي تظهر بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بمبلغ مساوي للمخصص الذي يمكن ان ينشأ في حال تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الآخر، ويظهر كمبلغ تدني متراكم مع تكلفة مقابلة للربح أو الخسارة. يتم إعادة تدوير الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة عند استبعاد الموجودات.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.4 بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات البنك عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و/ أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الأشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

2.4.8.5 نظرة مستقبلية للمعلومات

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد البنك على مجموعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي
- معدلات البطالة
- معدلات الفائدة للبنك المركزي

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ البيانات المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

2.4.9 تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التخفيض من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد والعقارات والمبالغ المستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية واتفاقيات التحسينات الائتمانية. والسياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك للضمانات المستخدمة في اتفاقيات الإقراض حسب معيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39).

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال كالنقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

إلى اقصى حد ممكن، يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام نماذج الأعمال. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل خبراء التقييم العقاري والبيانات المالية المدققة ومصادر أخرى مستقلة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.10 الضمانات التي آلت ملكيتها للمصرف

ان السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص الضمانات المستردة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39). تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة بالنسبة للموجودات المالية، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

يتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في بيان المركز المالي.

2.4.11 إعدام الدين

ان السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص اعدام الدين حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39). يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد. في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.4.12 القروض المعدلة

يقوم البنك أحياناً بإجراء بعض التنازلات أو التعديلات على الشروط الأصلية للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قروض جديدة (جدولة أو إعادة هيكلة). تتضمن سياسة البنك في مراقبة القروض المعاد التفاوض على شروطها من أجل المساعدة على ضمان استمرار تحصيل الدفعات المستقبلية. إن قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقروض مجدولة ضمن المرحلة الثالثة حتى يتم تحصيلها أو إلغائها.

عند إعادة هيكلة القروض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.13 تحديد القيمة العادلة

من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة، تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه:

- المستوى (1): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى (2): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.
- المستوى (3): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.

يقوم البنك بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.
يقوم البنك بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، وتحدد فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

2.4.14 النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه على النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، ويتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف، وتطرح ودائع المصارف التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ التملك الأصلي.

2.4.15 الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.
يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، لا يتم استهلاك الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات الثابتة:

- مباني	34 سنة
- أجهزة وأثاث	5 سنوات
- وسائل نقل	5 سنوات
- الات ومعدات	5 سنوات
- ديكورات	5 سنوات

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد.
تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.
لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.16 الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة فقط عندما يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق ويكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها سوف تتدفق إلى البنك.

في حال شرائها، فإنه يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المقتناة في تجميع الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن التكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها.

يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يجب تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضروريا وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- أنظمة الحاسوب والبرامج 5 سنوات

2.4.17 عقود الإيجار

يقيّم البنك عند بدء العقد ما إذا كان هذا العقد عبارة عن عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي إذا كان العقد يمنح الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الوقت مقابل عوض.

- ***البنك كمستأجر***

يطبق البنك طريقة الاعتراف والقياس الفردي لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يعترف البنك بالتزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار، وحق استخدام الأصول والذي يمثل الحق باستخدام الأصول موضوع العقد.

أ) حق استخدام الأصول

يعترف البنك بحق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يكون فيه الأصل موضوع العقد متوفراً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الأصول بالتكلفة، مطروحاً منها أي مجمع للاهتلاك أو خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ومعدلة بأي إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تشتمل تكلفة حق استخدام الأصول على مقدار التزامات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي دفعت عند أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة. يتم استهلاك حق استخدام الأصول على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للأصول، أيهما أقصر.

ويخضع حق استخدام الأصول أيضا لخسائر انخفاض القيمة.

ب) التزامات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، يعترف البنك بالتزامات عقود الإيجار مقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يجب على البنك دفعها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة غير مضمونة) مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة والتي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المؤكد إلى حد معقول أن يمارسه البنك ومدفوعات غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تبين أن للبنك الخيار بإنهاء العقد.

يتم إدراج مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات (إلا في حال يتم كانت تتعلق بإنتاج المخزون) في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الدفع.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.17 عقود الإيجار (تتمة)

- ***البنك كمستأجر (تتمة)***

ب) التزامات عقود الإيجار (تتمة)

عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم البنك معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بدء الإيجار لأن سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ البدء، يزيد مبلغ التزامات عقود الإيجار ليعكس تراكم الفائدة وينخفض عند القيام بمدفوعات الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغييرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو المعدل المستخدم في تحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل موضوع العقد.

ج) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة

يطبق البنك إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل لديه (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

- ***البنك كمؤجر***

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا ينقل فيها البنك بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل كعقود تأجير تشغيلي.

2.4.18 تدني قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم البنك بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.لا يتم عكس خسائر تدني قيمة الشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.19 الكفالات المالية

من خلال نشاطها الاعتيادي يقوم البنك بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف الأولي بالكفالات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى بما يعادل القسط المحصل. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزام البنك بكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل الشامل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة، الأكبر بينهما.

إن أية زيادة في المطلوبات الناتجة على الكفالات المالية يتم الاعتراف بها ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" في بيان الدخل الشامل. يتم الاعتراف بالقسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند "العمولات والرسوم الدائنة" من خلال إطفاء القسط المحصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الكفالة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.20 المخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على البنك ناتج عن حدث سابق، والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

2.4.21 ضريبة الدخل
- **الضريبة الحالية**

يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترات الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي.

2.4.22 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية
يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث لاحق.

2.4.23 التقاص
يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

2.4.24 حسابات خارج بيان المركز المالي
تسجل الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات البنك الاعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات التزامات لمنح سلف وكتب الكفالات وقبولات واعتمادات مستندية. لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها.

2.4.25 محاسبة التحوط
يستخدم البنك المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان. من أجل إدارة مخاطر معينة يقوم البنك بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي شروط محددة.
عند بداية عملية التحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك طبيعة المخاطر، وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر من استخدام التحوط، والطريقة التي سيتم من خلالها تحديد مدى فعالية التحوط عند بداية عملية التحوط وخلال فترة سريانها.

2.4.26 العائد على الأسهم
يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد لحاملي الأسهم العادية بالبنك على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

3. استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية والالتزامات المحتمل أن تطرأ المفصح عنها. إن عدم التأكد المرتبط بهذه الفرضيات والتقديرات قد ينتج عنه تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات في الفترات المستقبلية.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال الفترة القادمة هي كما يلي:

3.1 مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بتقدير مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وإن إدارة المصرف متأكدة من أن البنك لديه الموارد الكافية لتساعده على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية امور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

3.2 تحديد مدة عقود الإيجار المتضمنة على خيارات التجديد والإنهاء - البنك كمستأجر

يحدد البنك مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد الإيجار، بالإضافة إلى أية فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد على نحو معقول أنه ستتم ممارسة هذا الخيار، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه لن تتم ممارسة هذا الخيار.

لدى البنك عدة عقود إيجار تشمل خيارات التمديد والإنهاء. يقوم البنك بتقدير ما إذا كان من المؤكد على نحو معقول ممارسة أو عدم ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد الإيجار. وبذلك فإن البنك يأخذ في عين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، يعيد البنك تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها من الممكن أن يؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (على سبيل المثال، بناء تحسينات جوهرية أو تخصيصات كبيرة للأصل المؤجر).

3.3 الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقادم الفني والتجاري.
تقوم الإدارة، على أساس سنوي، بمراجعة الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة. يتم تعديل مخصص الاستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

3.4 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية.
في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك، فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.
قام البنك بحساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها بتعليمات مصرف العراق المركزي.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): *المدخلات، الآليات والفرضيات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة*

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على أساس نسبي. يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناءً على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل الى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة 1 الى المرحلة 2:

1- تم تحديد حدود لقياس الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناءً على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.

2- إضافة الى استخدام عوامل نوعية لتقييم نتائج التغيير في مراحل التصنيف أو اجراء التعديلات بما يعكس وضع الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل أفضل.

3- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم.

يعتمد التغيير بين المرحلة 2 والمرحلة 3 على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. ان طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة. إن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية.
احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.
يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

ان في تقديراتنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصومة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة ....). ان تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة. تشمل هذه السيناريوهات على تغيرات هبوط إضافية بشكل سنوي على الأقل وبما تقتضي لحاجة لذلك.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقا لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع التدفقات النقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناءً على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

3.6 المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى

يعمل البنك في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصر عال من مخاطر التقاضي متأصل في عملياتها. ونتيجة لذلك، يكون البنك طرف في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للبنك. عندما يمكن للبنك القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، ويعتبر هذه التدفقات محتملة، يسجل البنك مخصصات للقضية. عندما يعتبر البنك أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيد، أو محتملاً، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات طارئة.

ونظراً لعدم التيقن والتقديرات المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، يأخذ البنك في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. يقوم البنك بتقديرات هامة ليصل لاستنتاج في هذا الخصوص.

4 نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد في الخزينة	**52,003,211,984**	18,516,922,038
حسابات جارية مع البنك المركزي العراقي	**183,705,566,525**	352,020,758,455
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أوأقل	**30,000,000,000**	-
ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من فترة ثلاثة أشهر	**83,272,400,000**	-
احتياطي (ودائع) قانوني (*)	**45,629,338,060**	53,873,732,760
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(179,000,458)**	(288,665,551)
	394,431,516,111	424,122,747,702

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى البنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 45,629,338,060 دينار عراقي وهو يمثل نسبة 15% من الحسابات الجارية، و10% من ودائع التوفير والثابتة، مقابل مبلغ 53,873,732,760 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2021. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

5 أرصدة وإيداعات لدى المصارف

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
2022			
حسابات جارية وتحت الطلب	**696,791,990**	**3,218,354,712**	**3,915,146,702**
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أوأقل	**5,354,513,814**	**36,667,608,000**	**42,022,121,814**
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(4,936,612)**	**(2,028,055)**	**(6,964,667)**
	6,046,369,192	**39,883,934,657**	**45,930,303,849**
2021			
حسابات جارية وتحت الطلب	717,211,860	20,800,888,599	21,518,100,459
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أوأقل	15,225,991,771	-	15,225,991,771
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(67,786,763)	(2,989,025)	(70,775,788)
	15,875,416,868	20,797,899,574	36,673,316,442

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 3,915,146,702 دينار عراقي مقابل 21,518,100,459 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2021.

6 تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية مدينة	**26,662,617,999**	36,231,111,859
قروض وسلف	**164,860,060,945**	113,613,851,447
سندات محسومة	**-**	64,093,323
بطاقات ائتمانية	**93,502,838**	-
دائن صدفة مدين	**208,932,291**	31,510,037
المجموع	**191,825,114,073**	149,940,566,666
ينزل:		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(6,505,759,328)**	(9,195,528,683)
فوائد معلقة (محفوظة)	**(18,070,573,982)**	(18,514,771,866)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**167,248,780,763**	122,230,266,117

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) مبلغ 35,757,937,338 دينار عراقي، أي ما نسبته 18.64% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل مبلغ 47,215,048,881 دينار عراقي، أي ما نسبته 31.49% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021.

بلغت التسهيلات الإئتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 17,687,363,356 دينار عراقي، أي ما نسبته 10.18% من رصيد إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022، في حين بلغت التسهيلات الإئتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 28,700,277,015 دينار عراقي، أي ما نسبته 21.84% من رصيد إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2021.

7 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية		
أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات محلية	**623,345,920**	235,763,486
أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات خارجية	**1,211,812,921**	1,277,215,285
	1,835,158,841	1,512,978,771

8 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
السندات الوطنية	**90,389,822,495**	79,163,325,163
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(601,715,291)**	(1,091,085,552)
	89,788,107,204	78,072,239,611
تحليل السندات		
ذات عائد ثابت	**90,389,822,495**	79,163,325,163
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(601,715,291)**	(1,091,085,552)
	89,788,107,204	78,072,239,611

إن الموجودات بالتكلفة المطفأة هي عبارة عن استثمارات في سندات دين حسب الجدول التالي:

جهة الإصدار	معدل الفائدة %	تاريخ الاستحقاق	2022	2021
			دينار عراقي	دينار عراقي
دول	%7.00	2025	**26,000,000,000**	25,000,000,000
دول	%6.00	2023	**45,000,000,000**	35,000,000,000
دول	%6.75	2023	**19,389,822,495**	19,163,325,163
			90,389,822,495	79,163,325,163

9 موجودات ثابتة

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض حساب الاستهلاك هي كما يلي:

- مباني 34 سنة
- كافة الموجودات عدا المباني 5 سنوات

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل كما أن الأراضي لا تستهلك.

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2022

	أراضي	مباني	أجهزة وأثاث	وسائل نقل	الات ومعدات	ديكورات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة								
كما في 1 كانون الثاني	14,481,683,295	11,910,167,724	1,380,932,973	103,790,000	452,072,162	109,793,857	678,048,493	29,116,488,504
الإضافات	-	8,850,000	233,529,270	-	32,850,000	15,853,760	1,293,514,890	1,584,597,920
التحويلات	-	20,597,043	301,466,191	-	-	-	(688,267,249)	(366,204,015)
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	11,939,614,767	1,915,928,434	103,790,000	484,922,162	125,647,617	1,283,296,134	30,334,882,409
الإستهلاك المتراكم								
كما في 1 كانون الثاني	-	801,246,890	850,720,170	22,960,640	348,400,191	107,556,796	-	2,130,884,687
استهلاك السنة	-	356,218,247	203,484,961	20,590,903	48,449,603	2,863,611	-	631,607,325
كما في 31 كانون الأول	-	1,157,465,137	1,054,205,131	43,551,543	396,849,794	110,420,407	-	2,762,492,012
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	10,782,149,630	861,723,303	60,238,457	88,072,368	15,227,210	1,283,296,134	27,572,390,397

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2021

	أراضي	مباني	أجهزة وأثاث	وسائل نقل	الات ومعدات	ديكورات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة								
كما في 1 كانون الثاني	18,749,254,967	8,834,982,924	968,076,024	57,390,000	436,082,912	107,572,607	1,248,029,440	30,401,388,874
الإضافات	-	1,395,184,800	413,181,949	46,400,000	41,026,000	2,221,250	1,373,258,160	3,271,272,159
التحويلات	(1,680,000,000)	1,680,000,000	-	-	-	-	(1,943,239,107)	(1,943,239,107)
الاستبعادات	(2,587,571,672)	-	(325,000)	-	(25,036,750)	-	-	(2,612,933,422)
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	11,910,167,724	1,380,932,973	103,790,000	452,072,162	109,793,857	678,048,493	29,116,488,504
الإستهلاك المتراكم								
كما في 1 كانون الثاني	-	554,703,813	727,590,053	2,202,642	326,986,929	101,671,499	-	1,713,154,936
استهلاك السنة	-	246,543,077	123,455,117	20,757,998	46,450,009	5,885,297	-	443,091,498
استبعادات	-	-	(325,000)	-	(25,036,747)	-	-	(25,361,747)
كما في 31 كانون الأول	-	801,246,890	850,720,170	22,960,640	348,400,191	107,556,796	-	2,130,884,687
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	11,108,920,834	530,212,803	80,829,360	103,671,971	2,237,061	678,048,493	26,985,603,817

10 موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برامج الكمبيوتر:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة		
كما في 1 كانون الثاني	**2,271,788,437**	2,060,149,173
الإضافات	**104,005,710**	211,639,264
التحويلات	**366,204,017**	-
كما في 31 كانون الأول	**2,741,998,164**	2,271,788,437
الإطفاء المتراكم		
كما في 1 كانون الثاني	**1,585,934,229**	1,156,376,230
إطفاء السنة	**479,913,885**	429,557,999
كما في 31 كانون الأول	**2,065,848,114**	1,585,934,229
صافي القيمة الدفترية		
كما في 31 كانون الأول	**676,150,050**	685,854,208

11 حق استخدام الأصول / التزامات عقود الايجار

	2022	2021
حق استخدام الأصول	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني	**1,073,489,236**	718,051,179
تعديلات	**-**	364,397,487
إضافات	**373,659,259**	122,363,309
مصروف استهلاك	**(146,245,484)**	(131,322,739)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**1,300,903,011**	1,073,489,236

	2022	2021
التزامات عقود الايجار	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني	**1,006,032,681**	550,258,549
تعديلات	**-**	364,397,487
إضافات	**373,659,259**	117,470,316
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	**20,056,692**	17,706,329
الدفعات	**(70,080,000)**	(43,800,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**1,329,668,632**	1,006,032,681

12 موجودات اخرى

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد محققة غير مستحقة القبض - مصارف	**579,809,926**	30,605,069
فوائد محققة غير مستحقة القبض - موجودات مالية	**1,177,740,612**	1,141,493,656
فوائد محققة غير مستحقة القبض - تسهيلات ائتمانية مباشرة	**1,709,193,424**	864,324,410
مصاريف مدفوعة مقدماً	**1,093,890,167**	597,330,279
تأمينات لدى الغير	**14,482,000**	12,586,000
طلبات التعويض	**2,812,316,885**	2,812,316,885
نفقات قضائية قابلة للاسترداد	**146,471,075**	137,014,271
سلف لاغراض النشاط	**-**	10,000,000
مدينو غرامات مدفوعة	**8,058,855,611**	8,059,293,611
أخرى	**522,322,586**	955,263,081
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	**(8,058,855,611)**	(8,059,293,611)
	8,056,226,675	6,560,933,651

13 ودائع المصارف

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
2022			
حسابات جارية	**4,254,030**	**5,438,455,612**	**5,442,709,642**
	4,254,030	**5,438,455,612**	**5,442,709,642**

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2021			
حسابات جارية	4,254,030	4,853,112,698	4,857,366,728
	4,254,030	4,853,112,698	4,857,366,728

14 ودائع العملاء

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
الشركات		
حسابات جارية	**201,128,473,561**	243,153,221,296
ودائع لأجل	**79,423,102,158**	53,000,880,000
الأفراد		
حسابات جارية	**36,392,195,224**	35,437,439,242
حسابات توفير	**40,390,459,354**	35,088,638,062
ودائع لأجل	**29,830,755,441**	10,656,436,184
	387,164,985,738	377,336,614,784

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 237,520,668,785 دينار عراقي أي ما نسـبته 61.34% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل مبلغ 278,590,660,538 دينار عراقي أي ما نسـبته 73.83% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2021.

15 تأمينات نقدية

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**36,597,860,878**	19,748,232,016
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	**865,533,647**	239,990,000
تأمينات أخرى	**2,578,552,907**	136,380,232
	40,041,947,432	20,124,602,248

16 مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**1,057,932,943**	1,120,599,777
ضريبة الدخل المدفوعة	**(1,057,932,943)**	(1,120,599,777)
ضريبة الدخل المستحقة	**2,252,671,738**	1,057,932,943
رصيد بداية السنة	**2,252,671,738**	1,057,932,943

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح قبل الضريبة	**14,904,183,729**	9,175,824,605
يضاف		
إعانات المنتسبين	**750,000**	1,750,000
ضريبة دخل مدفوعة عن العاملين	**385,281,298**	341,187,843
تعويضات وغرامات	**8,716,103**	26,035,674
ينزل		
توزيعات أرباح استثمارات خارجية	**(81,119,542)**	(150,691,977)
استرداد مخصصات	**(200,000,000)**	(2,341,219,860)
الربح الضريبي	**15,017,811,588**	7,052,886,285
نسبة الضريبة	**%15**	%15
مصروف ضريبة الدخل	**2,252,671,738**	1,057,932,943

17 مخصصات متنوعة

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
مخصص تدني الخسائر الإئتمانية غير المباشرة المتوقعة	**649,392,638**	386,445,546
مخصص تقلبات اسعار الصرف	**200,000,000**	200,000,000
أخرى	**8,958,985,830**	6,068,879,092
	9,808,378,468	6,655,324,638

18 مطلوبات أخرى

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد محققة غير مستحقة الدفع - ودائع العملاء	**722,000,798**	273,633,248
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	**1,726,148,521**	512,842,052
شيكات مصدقة	**501,812,000**	225,606,000
السفاتج المسحوبة على المصرف	**91,778,925**	659,841,169
دائنون / قطاع خاص / شركات وجمعيات	**2,652,211**	2,710,872
دائنون / قطاع خاص / افراد	**18,373,178**	20,732,555
دائنو نشاط غير جاري	**8,065,164**	240,252,353
استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير	**42,843,791**	40,725,323
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات	**1,000,000**	-
دائنو توزيع الأرباح	**2,426,351,622**	2,262,637,411
أرصدة العملاء المتوفين	**203,204,108**	212,007,708
مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية	**9,187,200**	161,116,017
مبالغ غير مطالب بها	**1,926,151**	2,143,805
ايداعات الاكتتاب في اسهم الشركات	**31,106,379**	1,164,846
الحوالات الموقوفه	**1,741,849,175**	2,058,403,415
اخرى	**215,901,974**	124,456,767
	7,744,201,197	6,798,273,541

19 رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال المصرف المصرح والمكتتب به والمدفوع 250,000,000,000 دينار موزع على 250,000,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1 دينار للسهم كما في 31 كانون الأول 2022 وفي 31 كانون الأول 2021.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف.

20 الاحتياطيات

- احتياطي إلزامي

وفقاً لقانون الشركات العراقي، يقتطع ما نسبته 5% من ربح السنة كاحتياطي الزامي. لايجوز أن يزيد رصيد الاحتياطي الإلزامي عن 50% من رأس مال المصرف. كما لايجوز توزيع الاحتياطي الالزامي أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الاستمرار في الاقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على آلا يتجاوز الاحتياطي الالزامي نسبة 100% من رأس المال.

يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الاحتياطي الإلزامي:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح بعد الضريبة	**12,651,511,991**	8,117,891,662
نسبة الاحتياطي الالزامي	**%5**	%5
	632,575,600	405,894,583
رصيد بداية السنة	**9,249,016,404**	8,843,121,821
رصيد نهاية السنة	**9,881,592,004**	9,249,016,404

20 الاحتياطيات (تتمة)

- **احتياطيات أخرى**

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
إحتياطي أسهم مستلمة مجاناً	**225,945,556**	207,711,193
احتياطي التوسع والتطوير (*)	**7,964,322,120**	7,964,322,120
	8,190,267,676	8,172,033,313

(*) يتم تكوين احتياطي التوسعات والتطوير حسب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المادة 55 الفقرة 3، والذي يمثل نسبة 5% من ربح السنة، يتم الموافقة على الاحتياطي المشكل خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي. لم يتم تكوين احتياطي توسع وتطوير عن عام 2022، يوضح الجدول التالي طريقة احتساب إحتياطي التوسعات والتطوير:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح بعد الضريبة	**-**	8,117,891,662
نسبة احتياطي التوسع والتطوير	**%5**	%5
	-	405,894,583
رصيد بداية السنة	**7,964,322,120**	7,558,427,537
رصيد نهاية السنة	**7,964,322,120**	7,964,322,120

- **احتياطي القيمة العادلة**

	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**319,568,666**	(89,028,558)
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**303,945,708**	408,597,224
رصيد نهاية السنة	**623,514,374**	319,568,666

21 أرباح مدورة

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**12,340,663,609**	20,034,561,113
ينزل		
توزيعات أرباح نقدية	(**10,000,000,000**)	(15,000,000,000)
يضاف		
أرباح صافية قابلة للتوزيع عن السنة	**12,018,936,391**	7,306,102,496
	14,359,600,000	12,340,663,609

22 الفوائد الدائنة

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	**11,433,847,379**	9,650,079,257
إيداعات لدى المصارف	**1,591,195,813**	471,802,890
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**6,094,832,652**	2,271,875,937
	19,119,875,844	12,393,758,084

23 الفوائد المدينة

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
ودائع المصارف	**-**	23,343,385
ودائع العملاء:		
ودائع لأجل	**2,606,563,959**	917,966,585
حسابات توفير	**601,140,731**	608,769,254
	3,207,704,690	1,550,079,224

24 صافي الدخل من العمولات والرسوم

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
العمولات والرسوم الدائنة:		
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	**635,782,377**	241,122,562
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**3,746,678,851**	1,888,714,482
عمولات أخرى	**5,091,210,935**	3,179,194,537
إجمالي العمولات والرسوم الدائنة	**9,473,672,163**	5,309,031,581
العمولات والرسوم المدينة:		
عمولات مدفوعة للمصارف	**(168,311,711)**	(226,674,135)
إجمالي العمولات والرسوم المدينة	**(168,311,711)**	(226,674,135)
صافي الدخل من العمولات والرسوم	**9,305,360,452**	5,082,357,446

25 إيراد الاستثمار

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	**81,119,542**	150,691,977
	81,119,542	150,691,977

26 إيرادات تشغيلية أخرى

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
صافي أرباح استبعاد موجودات ثابتة	**-**	573,633,329
إيرادات من عقود تأجير تشغيلية	**131,403,504**	61,320,000
ايرادات عرضية	**34,746,066**	41,708,183
الزيادة بالصندوق	**218,000**	-
أخرى	**3,522,562**	-
	169,890,132	676,661,512

27 نفقات الموظفين

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
رواتب ومنافع وعلاوات العمال	**4,344,424,718**	3,943,121,747
إعانات المنتسبين	**750,000**	1,750,000
تجهيزات العاملين	**600,000**	665,000
ضريبة مدفوعة عن العاملين	**385,281,298**	341,187,843
المساهمة في الضمان الاجتماعي	**308,269,908**	245,586,002
تدريب العاملين	**149,369,221**	163,909,260
مكافأة نهاية الخدمة	**162,000,000**	165,550,523
	5,350,695,145	4,861,770,375

28 مصاريف تشغيلية أخرى

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
تكاليف ضمان الودائع	**578,772,000**	161,743,000
خدمات مهنية واستشارية	**566,404,999**	493,480,000
تأمين	**437,743,018**	513,920,321
صيانة	**396,733,406**	443,570,731
دعاية وإعلان	**363,269,616**	32,211,970
تكلفة بطاقات الدفع الالكتروني	**301,687,932**	208,103,985
ايجار وخدمات	**231,860,641**	226,007,236
سفر وايفاد	**219,811,019**	171,484,260
مبادرات البنك المركزي	**197,000,000**	219,660,126
خدمات قانونية	**148,112,000**	195,640,801
اتصالات وانترنت	**143,923,265**	155,199,500
وقود وزيوت	**127,599,250**	113,538,250
اجور تدقيق الحسابات (*)	**120,880,577**	87,250,000
اشتراكات ورسوم ورخص	**112,881,070**	121,581,691
المياه والكهرباء	**99,741,395**	114,491,000
نقل السلع والبضائع	**96,400,235**	192,743,199
مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة	**75,000,000**	-
قرطاسية	**48,656,540**	31,400,960
ضيافة	**31,221,160**	48,672,750
أجور نقل	**29,867,050**	22,266,000
نشر وطبع	**23,675,500**	46,247,424
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	**20,056,692**	17,706,329
لوازم ومهمات	**11,349,025**	18,383,530
تعويضات وغرامات	**8,716,103**	26,035,674
استئجار موقع صرافات الية	**5,932,000**	-
مؤتمرات وندوات	**5,734,000**	4,594,000
رسوم الطوابع المالية	**3,712,450**	3,855,750
النقص في الصندوق	**-**	175,000
مصروفات خدمية أخرى	**701,513,209**	505,563,347
أخرى	**559,674,467**	379,308,047
	5,667,928,619	4,554,834,881

(*) المبلغ يتضمن أجور لمراقبي الحسابات الخارجي الذي بلغ حسب قائمة احتساب الأجور لعام 2022 بمبلغ 85 مليون دينار عراقي مقابل مبلغ مبلغ 70 مليون دينار عراقي لعام 2021.

29 الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم حساب حصة السهم العادي الواحد من خلال قسمة أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وذلك كما يلي:

	2022	2021
ربح السنة (دينار عراقي)	**12,651,511,991**	8,117,891,662
المتوسط المرجح لعدد الأسهم قيد التداول خلال السنة (سهم)	**250,000,000,000**	250,000,000,000
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة (دينار عراقي)	**0.051**	0.032

إن الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة مطابقة للحصة الأساسية لعدم إصدار المصرف لأدوات مالية قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح عند ممارستها.

30 إرتباطات وإلتزامات محتملة

- **إرتباطات وإلتزامات إئتمانية**

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
تعهدات نيابة عن العملاء		
اعتمادات مستندية	**82,324,025,813**	73,789,388,946
كفالات		
دخول مناقصات	**1,915,951,800**	367,867,841
حسن تنفيذ	**13,389,469,705**	7,067,976,218
أخرى	**23,728,201,837**	8,867,030,480
	121,357,649,155	90,092,263,485
تعهدات نيابة عن المصارف		
كفالات		
دخول مناقصات	**500,805,769**	383,523,020
حسن تنفيذ	**5,657,025,523**	4,699,556,353
أخرى	**1,646,150,000**	-
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**80,058,697,441**	9,994,202,139
	209,220,327,888	105,169,544,997

31 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية من المبالغ التالية:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (*)	**265,529,778,051**	370,249,014,942
يضاف: أرصدة لدى المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر	**45,930,303,849**	36,673,316,442
ينزل: ودائع المصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	**(5,442,709,642)**	(4,857,366,728)
	306,017,372,258	402,064,964,656

(*) لا يستخدم احتياطي الودائع لدى البنك المركزي العراقي في نشاطات المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما في حكمه (إيضاح 4).

32 تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كافة معاملات المصرف مع المصارف والشركات الشقيقة والزميلة، ومع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية، أو أية أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية في المصرف. تخضع كافة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لنفس الشروط التي تخضع لها المعاملات المشابهة التي يقوم بها المصرف مع العملاء العاديين بما في ذلك معدلات الفائدة والضمانات.

	المؤسسة الأم	المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	أخرى	المجموع	
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**	**2022**	2021
				دينار عراقي	دينار عراقي
بنود داخل بيان المركز المالي					
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**38,898,284,347**	**-**	**724,094,465**	**39,622,378,812**	20,275,045,790
ودائع المصارف	**5,438,455,612**	**-**	**-**	**5,438,455,612**	4,853,112,698
فوائد محققة غير مستحقة القبض	**41,200,970**	**-**	**-**	**41,200,970**	-
ودائع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة (*)	**-**	**10,546,294,947**	**-**	**10,546,294,947**	38,661,704,887
فوائد محققة غير مستحقة الدفع	**-**	**172,105,849**	**-**	**172,105,849**	41,469,277

33 إدارة المخاطر

33.1 مقدمة

إطار إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

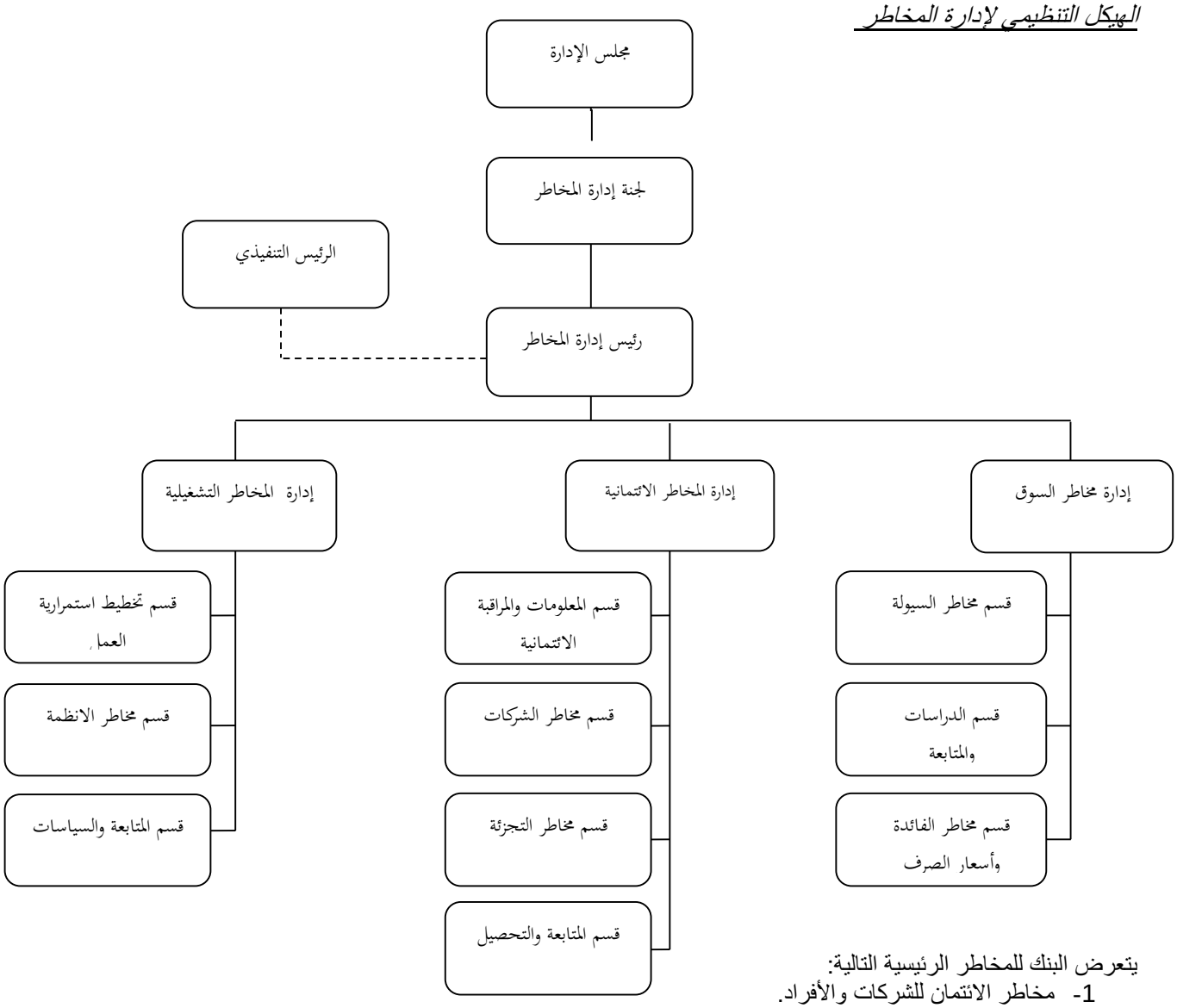

يتعرض البنك للمخاطر الرئيسية التالية:

1- مخاطر الائتمان للشركات والأفراد.
2- مخاطر السوق وهي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
3- مخاطر الدفع المسبق.
4- مخاطر السيولة.
5- مخاطر التشغيل.
6- مخاطر الأعمال.
7- مخاطر الإلتزام.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل من المخاطر المبينة أعلاه، كما يصف أغراض البنك وأطر إدارة المخاطر وسياساتها والإجراءات المتبعة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة البنك لرأس المال.

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن وضع ومتابعة إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وذلك من خلال اللجان وهي:

لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة المكافآت والترشيحات، واللجنة التنفيذية.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر(تتمة)

تتبع هذه اللجان بشكل مباشر إلى مجلس الإدارة وترفع له التقارير كل ثلاثة أشهر على الأقل والتي تحوي تقييماً شاملاً للمخاطروآليات التحوط المطلوبة مع دراسات الجهد الدورية للمحافظ كافة مع السيناريوهات المتعددة.
وتتعاون هذه اللجان بشكل كبير ومتكامل مع الإدارة التنفيذية للبنك المسؤولة عن تهيئة كافة الظروف اللوجستية والإدارية لإمكانية قيام إدارة المخاطر بأعمالها على أكمل وجه وتقديم المعلومات المطلوبة لذلك، إضافةً إلى تنفيذ توصيات إدارة المخاطر.

استراتيجية إدارة المخاطر

- بناء إدارة مخاطر فعالة بهدف تعزيز مراقبة الالتزام وتوفير نظام إداري متين بحيث تصبح فيه إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل اليومي لكل فرد ضمن بنك المنصور والجزء الأهم في عملية إعداد خطط الأعمال لكافة أنشطة وخدمات البنك ككل.
- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة للمخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة التي يعمل بها البنك.
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل البنك ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تخفيف الخسائر وخفض التكاليف.
- الحرص على تنويع مصادر أموال البنك واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وإيجاد مصادر بديلة للأموال.
- اتخاذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الخطوط العريضة لأفضل التجارب والممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية والمنسجمة مع التشريعات المحلية والدولية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر

يتم تشكيل لجنة إدارة مخاطر تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر. يتوجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة على دراية ومن ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المصرفية.
وتقوم اللجنة بالعمل بشكل متواصل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد. التأكد ومتابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم التقرير عنها من قبل إدارة المخاطر. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية تقديم خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي قد يكون المصرف عرضة لها، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العليا للمصرف وفقاً لمعايير بازل وقواعد مصرف العراق المركزي بهذا المجال.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة المخاطر

تعمل الإدارة العليا في المصرف على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل مستمر.
العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ويفعل نظام الضبط الداخلي من جهة ثانية من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
العمل على تنفيذ إستراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

- تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومن مدى استقلالية هذه الإدارة.
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها المتبعة على مستوى كافة أنشطة وعمليات المصرف.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

عملية إدارة مخاطر الالتزام

- تقع على عاتق إدارة مخاطر الالتزام مسؤولية التأكد من التزام البنك بالقوانين والتشريعات الناظمة للعمل المصرفي والمالي لاسيما الصادرة البنك المركزي العراقي، وعليها تقديم المشورة القانونية والإجرائية الكفيلة بالتطبيق السليم للأعمال والإجراءات وفقاً لما تنص عليه التشريعات، وهي المسؤولة عن تدريب الموظفين على ما هو ناظم لعملهم قانوناً.
- إيماناً من مجلس الإدارة بأهمية دليل الحوكمة في وضع قاعدة لتطور البنك في المستقبل وتحسين أداءه وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين، تم صياغة دليل الحوكمة بانسجامٍ كامل مع الدليل الاسترشادي الصادر عن مجلس النقد والتسليف وعن تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وإرشادات لجنة بازل، وتقوم دائرة مراقبة الالتزام بمتابعة مدى الالتزام بدليل الحوكمة.
- وتعمل إدارة المخاطر على الإحاطة بالمخاطر الائتمانية بشكل كامل وفقاً للدراسات والمتابعات والتوصيات الخاصة بذلك، إضافةً إلى البدء بأعمال إدارة المخاطر التشغيلية من خلال جمع الحوادث ودراستها وإنشاء قاعدة بيانات لها وصولاً لرسم سيناريوهات التحوط لها، وأخيراً تم البدء أيضاً بتفعيل دراسات اختبارات الجهد لمخاطر السوق لاسيما لأسعار الفائدة وتقلبات سعر الصرف وأثرها على المحفظة والسيولة.
- كما يقوم البنك بإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر وفق معايير بازل 2، ومن أهمها الفرضيات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، والضمانات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر من قبل إدارة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. وتعكس هذه الحدود استراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة.
ويتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. ثم تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك واللجان المختصة والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات العلاقة.
كما يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر بشكل دوري من قبل لجنة إدارة المخاطر وذلك من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. ويتم مناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر، يتم استخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى بما يتماشى مع القوانين والأنظمة النافذة لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والائتمان. وتقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط. كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حالة وجود عمليات تحوط غير فعالة، يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

33.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض البنك لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر بصورة أساسية من قروض وتسليفات البنك إلى العملاء والبنوك الأخرى ومن الأوراق المالية الاستثمارية.
ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق التنويع في الاستثمارات في الأسهم والسندات وفي أسواق رأس المال والأنشطة الائتمانية والتمويلية لتفادي تركز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط اقتصادي معين. ويقوم البنك بالحصول على ضمانات كلما كان ذلك ضرورياً. وتشتمل الضمانات على النقدية، السندات، رهن العقارات والأسهم.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي يقوم بها البنك لتخفيض مخاطر الائتمان فيما يلي:
- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير الانخفاض بالقيمة على كل من المستوى الفردي والتجميعي.
- توزيع محفظة القروض والتسليفات والأرصدة لدى البنوك على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية
يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.
وأبرز أنواع الضمانات هي:
- بالنسبة للقروض التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والضمانات النقدية.
- بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والرواتب والضمانات النقدية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وذلك بشكل سنوي ووفقاً لمتطلبات المصرف المركزي بهذا الشأن.

نظام التصنيف الداخلي
يدير قسم مخاطر الائتمان نماذج التصنيف الداخلية في البنك. يقوم البنك باجراء تقييم منفصل للزبائن وفق لدرجات التصنيف الداخلي من 1 الى 10. تشتمل النماذج على معلومات نوعية وكمية بالإضافة إلى معلومات خاصة بالمقترض التي قد يكون لها أثر على سلوكه. إضافة الى ما سبق وعندما يكون متاح يقوم البنك بمقارنة التصنيف الداخلي للعميل مع وكالات التصنيف الخارجية.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالعمليات التجارية (خارج بيان المركز المالي)
يقوم البنك بتقديم خدمات العمليات التجارية من كفالات واعتمادات وتعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه. يتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً للشروط المتفق عليها. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية للقروض وتتم الوقاية من هذه المخاطر بإتباع نفس سياسات البنك وإجراءاتها الرقابية.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود داخل بيان المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**342,428,304,127**	405,605,825,664
أرصدة لدى المصارف	**45,930,303,849**	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**167,248,780,763**	122,230,266,117
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**89,788,107,204**	78,072,239,611
موجودات أخرى	**6,962,336,508**	5,963,603,372
	652,357,832,451	648,545,251,206
بنود خارج بيان المركز المالي		
اعتمادات مستندية	**82,324,025,813**	73,789,388,946
الكفالات:	**46,837,604,634**	21,385,953,912
حسن تنفيذ	**19,046,495,228**	11,767,532,571
دخول مناقصات	**2,416,757,569**	751,390,861
أخرى	**25,374,351,837**	8,867,030,480
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**80,058,697,441**	9,994,202,139
إجمالي المخاطر الإئتمانية	**861,578,160,339**	753,714,796,203

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2022	داخل العراق	دول الشرق الأوسط الاخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	342,428,304,127	-	342,428,304,127
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	6,046,369,192	39,883,934,657	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	167,248,780,763	-	167,248,780,763
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	70,568,892,817	19,219,214,387	89,788,107,204
موجودات أخرى	6,554,130,523	408,205,985	6,962,336,508
	592,846,477,422	59,511,355,029	652,357,832,451

2021	داخل العراق	دول الشرق الأوسط الأخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	405,605,825,664	-	405,605,825,664
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	15,875,416,868	20,797,899,574	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	122,230,266,117	-	122,230,266,117
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	59,079,522,556	18,992,717,055	78,072,239,611
موجودات أخرى	5,555,397,387	408,205,985	5,963,603,372
	608,346,428,592	40,198,822,614	648,545,251,206

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يبين الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

2022	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	342,428,304,127	-	-	-	-	-	342,428,304,127
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	45,930,303,849	-	-	-	-	-	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	16,269,716,534	109,057,115,030	17,262,389,999	24,202,840,670	456,718,530	167,248,780,763
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	89,788,107,204	-	-	-	-	-	89,788,107,204
موجودات أخرى	1,757,550,538	228,005,291	1,169,417,182	132,039,546	179,439,601	3,495,884,350	6,962,336,508
	479,904,265,718	16,497,721,825	110,226,532,212	17,394,429,545	24,382,280,271	3,952,602,880	652,357,832,451

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي (تتمة)

يبين الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

2021	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	405,605,825,664	-	-	-	-	-	405,605,825,664
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,673,316,442	-	-	-	-	-	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	7,016,811,858	107,413,666,350	5,073,511,608	2,694,116,761	32,159,540	122,230,266,117
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	78,072,239,611	-	-	-	-	-	78,072,239,611
موجودات أخرى	5,963,603,372	-	-	-	-	-	5,963,603,372
	526,314,985,089	7,016,811,858	107,413,666,350	5,073,511,608	2,694,116,761	32,159,540	648,545,251,206

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق

مخاطر العملات

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الدينار العراقي العملة الرئيسية له، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات وتتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الربح المتوقع:

مخاطر العملات: أثر الزيادة / الانخفاض في سعر الصرف 10%

زيادة 10%

بالدينار العراقي	2022			2021		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أميركي	**2,212,359,196**	**221,235,920**	**188,050,532**	5,975,421,348	597,542,135	507,910,815
يورو	**268,676,556**	**26,867,656**	**22,837,507**	49,451,878	4,945,188	4,203,410
جنيه استرليني	**25,986,859**	**2,598,686**	**2,208,883**	969,677	96,968	82,423
عملات أخرى	**47,201,955**	**4,720,196**	**4,012,166**	303,824,565	30,382,456	25,825,088

انخفاض 10%

بالدينار العراقي	2022			2021		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أميركي	**2,212,359,196**	**(221,235,920)**	**(188,050,532)**	5,975,421,348	(597,542,135)	(507,910,815)
يورو	**268,676,556**	**(26,867,656)**	**(22,837,507)**	49,451,878	(4,945,188)	(4,203,410)
جنيه استرليني	**25,986,859**	**(2,598,686)**	**(2,208,883)**	969,677	(96,968)	(82,423)
عملات أخرى	**47,201,955**	**(4,720,196)**	**(4,012,166)**	303,824,565	(30,382,456)	(25,825,088)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى الأسهم والمؤشرات الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كانت الزيادة بنسبة 10 في المائة في قيمة أسهم البنك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في 31 كانون الأول 2022 ستؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمقدار 183,515,884 دينار عراقي (31 كانون الأول 2021: 151,297,877 دينارعراقي). كان من الممكن أن يؤدي انخفاض مكافئ إلى تأثير مكافئ ولكنه معاكس وقد يتسبب في حدوث انخفاض محتمل من شأنه أن يقلل الربح قبل الضرائب بحوالي 183,515,884 دينار عراقي (31 كانون الأول 2021: 151,297,877 مليون دينار عراقي).

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2022	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	233,409,966,525	-	39,408,800,000	-	24,159,200,000	-	-	-	-	-	97,453,549,586	394,431,516,111
أرصدة وإيداعات لدى مصارف	45,937,268,516	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,964,667)	45,930,303,849
تسهيلات انتمانية مباشرة (بالصافي)	22,385,611,342	27,304,936,390	26,759,389,925	6,222,192,374	6,051,112,958	25,779,019,804	10,960,290,489	10,519,857,340	6,341,233,697	13,743,532,410	11,181,604,034	167,248,780,763
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,835,158,841	1,835,158,841
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	19,389,822,495	-	-	45,000,000,000	-	26,000,000,000	-	-	-	(601,715,291)	89,788,107,204
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,572,390,397	27,572,390,397
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	676,150,050	676,150,050
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,300,903,011	1,300,903,011
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,056,226,675	8,056,226,675
مجموع الموجودات	301,732,846,383	46,694,758,885	66,168,189,925	6,222,192,374	75,210,312,958	25,779,019,804	36,960,290,489	10,519,857,340	6,341,233,697	13,743,532,410	147,467,302,636	736,839,536,901
المطلوبات												
ودائع المصارف	5,442,709,642	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,442,709,642
ودائع العملاء	284,299,603,207	16,982,950,195	53,671,018,691	8,939,602,645	21,664,411,000	1,472,400,000	-	135,000,000	-	-	-	387,164,985,738
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40,041,947,432	40,041,947,432
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,252,671,738	2,252,671,738
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9,808,378,468	9,808,378,468
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,329,668,632	1,329,668,632
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,744,201,197	7,744,201,197
مجموع المطلوبات	289,742,312,849	16,982,950,195	53,671,018,691	8,939,602,645	21,664,411,000	1,472,400,000	-	135,000,000	-	-	61,176,867,467	453,784,562,847
فجوة إعادة تسعير الفائدة	11,990,533,534	29,711,808,690	12,497,171,234	(2,717,410,271)	53,545,901,958	24,306,619,804	36,960,290,489	10,384,857,340	6,341,233,697	13,743,532,410	86,290,435,169	283,054,974,054
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	11,990,533,534	41,702,342,224	54,199,513,458	51,482,103,187	105,028,005,145	129,334,624,949	166,294,915,438	176,679,772,778	183,021,006,475	196,764,538,885	283,054,974,054	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة (تتمة)

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2021	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	352,020,758,455	-	-	-	-	-	-	-	-	-	72,101,989,247	424,122,747,702
أرصدة وإيداعات لدى مصارف	36,744,092,230	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(70,775,788)	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	24,723,864,926	7,681,223,929	12,573,129,624	3,131,860,460	2,766,872,702	10,346,903,485	10,035,493,106	7,929,614,193	6,942,949,258	16,593,606,102	19,504,748,332	122,230,266,117
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,512,978,771	1,512,978,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	54,163,325,163	-	25,000,000,000	-	-	(1,091,085,552)	78,072,239,611
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	26,985,603,817	26,985,603,817
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	685,854,208	685,854,208
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,073,489,236	1,073,489,236
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,560,933,651	6,560,933,651
مجموع الموجودات	413,488,715,611	7,681,223,929	12,573,129,624	3,131,860,460	2,766,872,702	64,510,228,648	10,035,493,106	32,929,614,193	6,942,949,258	16,593,606,102	127,263,735,922	697,917,429,555
المطلوبات												
ودائع المصارف	4,857,366,728	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,857,366,728
ودائع العملاء	315,695,037,103	5,965,044,698	43,932,854,103	1,454,838,880	10,288,840,000	-	-	-	-	-	-	377,336,614,784
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20,124,602,248	20,124,602,248
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,057,932,943	1,057,932,943
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,655,324,638	6,655,324,638
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,006,032,681	1,006,032,681
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,798,273,541	6,798,273,541
مجموع المطلوبات	320,552,403,831	5,965,044,698	43,932,854,103	1,454,838,880	10,288,840,000	-	-	-	-	-	35,642,166,051	417,836,147,563
فجوة إعادة تسعير الفائدة	92,936,311,780	1,716,179,231	(31,359,724,479)	1,677,021,580	(7,521,967,298)	64,510,228,648	10,035,493,106	32,929,614,193	6,942,949,258	16,593,606,102	91,621,569,871	280,081,281,992
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	92,936,311,780	94,652,491,011	63,292,766,532	64,969,788,112	57,447,820,814	121,958,049,462	131,993,542,568	164,923,156,761	171,866,106,019	188,459,712,121	280,081,281,992	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي				
2022	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	130,342,594,256	477,906,249	-	-	130,820,500,505
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,210,387,919	3,699,939,996	568,852,606	48,353,422	40,527,533,943
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	71,245,386,121	-	-	-	71,245,386,121
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,211,812,921	-	-	-	1,211,812,921
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	19,389,822,495	-	-	-	19,389,822,495
موجودات أخرى	2,751,327,165	135,900	-	-	2,751,463,065
	261,151,330,877	4,177,982,145	568,852,606	48,353,422	265,946,519,050
المطلوبات					
ودائع المصارف	5,396,792,808	-	-	-	5,396,792,808
ودائع العملاء	212,747,517,363	2,851,425,423	542,865,747	1,151,467	216,142,960,000
تأمينات نقدية	33,321,703,342	1,057,880,166	-	-	34,379,583,508
مخصصات متنوعة	2,295,586,017	-	-	-	2,295,586,017
مطلوبات أخرى	4,517,907,087	-	-	-	4,517,907,087
	258,279,506,617	3,909,305,589	542,865,747	1,151,467	262,732,829,420
حقوق الملكية					
احتياطي القيمة العادلة	641,230,701	-	-	-	641,230,701
احتياطي الاسهم المستلمة مجاناً	18,234,363	-	-	-	18,234,363
صافي التركز داخل بيان المركز المالي	2,212,359,196	268,676,556	25,986,859	47,201,955	2,554,224,566

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

	ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي				
2021	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	91,142,561,641	20,182,710	-	-	91,162,744,351
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	19,380,861,599	1,776,014,640	1,355,843	304,537,618	21,462,769,700
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	27,018,792,616	-	-	-	27,018,792,616
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,277,215,285	-	-	-	1,277,215,285
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	19,163,325,163	-	-	-	19,163,325,163
موجودات أخرى	1,611,934,885	-	-	-	1,611,934,885
	159,594,691,189	1,796,197,350	1,355,843	304,537,618	161,696,782,000
المطلوبات					
ودائع المصارف	4,806,031,154	-	-	-	4,806,031,154
ودائع العملاء	124,844,684,173	1,464,446,527	386,166	713,053	126,310,229,919
تأمينات نقدية	16,981,376,700	63,266,801	-	-	17,044,643,501
مخصصات متنوعة	2,295,586,017	-	-	-	2,295,586,017
مطلوبات أخرى	3,966,724,369	219,032,144	-	-	4,185,756,513
	152,894,402,413	1,746,745,472	386,166	713,053	154,642,247,104
حقوق الملكية					
احتياطي القيمة العادلة	724,867,428	-	-	-	724,867,428
صافي التركز داخل بيان المركز المالي	5,975,421,348	49,451,878	969,677	303,824,565	6,329,667,468

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.4 مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض البنك إلى خسارة مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن موجودات البنك التي تحمل فوائد ثابتة لا تعد جوهرية بالنسبة لإجمالي الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، إن عوامل السوق الأخرى التي قد تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل فيها البنك. وبالتالي، فإن البنك يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار اية غرامات قد تنتج عن الدفع المسبق.

33.5 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن البنك من الوفاء بمتطلباته من النقد الجاهز أو تمويل زيادة في الموجودات نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر السيولة. وللحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر البنك التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

ويعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع. وتراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. كما يحتفظ البنك باحتياطيات إلزامية لدى البنك العراقي المركزي تساوي 15% من الحسابات الجارية، و10% من ودائع التوفير والثابتة. كما يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.

والبيان التالي يوضح توزع الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي، وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

33 إدارة المخاطر (تتمة)
33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2022	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	183,705,566,525	49,704,400,000	-	39,408,800,000	-	24,159,200,000	-	97,453,549,586	394,431,516,111
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	31,337,268,516	14,600,000,000	-	-	-	-	-	(6,964,667)	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	27,537,865,871	6,029,349,505	27,304,936,390	26,759,389,925	6,222,192,374	6,051,112,958	67,343,933,740	-	167,248,780,763
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	1,835,158,841	1,835,158,841
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	19,389,822,495	-	-	45,000,000,000	26,000,000,000	(601,715,291)	89,788,107,204
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	27,572,390,397	27,572,390,397
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	676,150,050	676,150,050
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	1,300,903,011	1,300,903,011
موجودات أخرى	335,317,540	584,897,617	1,203,084,811	1,297,682,705	5,866,667	39,894,622	-	4,589,482,713	8,056,226,675
مجموع الموجودات	242,916,018,452	70,918,647,122	47,897,843,696	67,465,872,630	6,228,059,041	75,250,207,580	93,343,933,740	132,818,954,640	736,839,536,901
المطلوبات									
ودائع المصارف	5,442,709,642	-	-	-	-	-	-	-	5,442,709,642
ودائع العملاء	280,557,934,687	3,741,668,520	16,982,950,195	53,671,018,691	8,939,602,645	21,664,411,000	1,607,400,000	-	387,164,985,738
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	40,041,947,432	40,041,947,432
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	2,252,671,738	2,252,671,738
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	9,808,378,468	9,808,378,468
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	1,329,668,632	1,329,668,632
مطلوبات أخرى	14,553,385	43,438,012	194,219,477	239,144,001	77,808,390	128,388,789	24,448,744	7,022,200,399	7,744,201,197
مجموع المطلوبات	286,015,197,714	3,785,106,532	17,177,169,672	53,910,162,692	9,017,411,035	21,792,799,789	1,631,848,744.00	60,454,866,669	453,784,562,847
الصافي	(43,099,179,262)	67,133,540,590	30,720,674,024	13,555,709,938	(2,789,351,994)	53,457,407,791	91,712,084,996	72,364,087,971	283,054,974,054
الصافي التراكمي	(43,099,179,262)	24,034,361,328	54,755,035,352	68,310,745,290	65,521,393,296	118,978,801,087	210,690,886,083	283,054,974,054	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2021	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	352,020,758,455	-	-	-	-	-	-	72,101,989,247	424,122,747,702
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,744,092,230	-	-	-	-	-	-	(70,775,788)	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	41,464,288,475	2,764,324,783	7,681,223,929	12,573,129,624	3,131,860,460	2,766,872,702	51,848,566,144	-	122,230,266,117
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	1,512,978,771	1,512,978,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	79,163,325,163	(1,091,085,552)	78,072,239,611
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	26,985,603,817	26,985,603,817
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	685,854,208	685,854,208
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	1,073,489,236	1,073,489,236
موجودات أخرى	271,147,501	200,291,718	763,996,955	798,700,517	-	2,286,445	-	4,524,510,515	6,560,933,651
مجموع الموجودات	430,500,286,661	2,964,616,501	8,445,220,884	13,371,830,141	3,131,860,460	2,769,159,147	131,011,891,307	105,722,564,454	697,917,429,555
المطلوبات									
ودائع المصارف	4,857,366,728	-	-	-	-	-	-	-	4,857,366,728
ودائع العملاء	315,180,178,600	514,858,503	5,965,044,698	43,932,854,103	1,454,838,880	10,288,840,000	-	-	377,336,614,784
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	20,124,602,248	20,124,602,248
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	1,057,932,943	1,057,932,943
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	6,655,324,638	6,655,324,638
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	1,006,032,681	1,006,032,681
مطلوبات أخرى	14,472,878	2,762,758	34,990,448	164,199,351	14,295,690	42,909,150	-	6,524,643,266	6,798,273,541
مجموع المطلوبات	320,052,018,206	517,621,261	6,000,035,146	44,097,053,454	1,469,134,570	10,331,749,150	-	35,368,535,776	417,836,147,563
الصافي	110,448,268,455	2,446,995,240	2,445,185,738	(30,725,223,313)	1,662,725,890	(7,562,590,003)	131,011,891,307	70,354,028,678	280,081,281,992
الصافي التراكمي	110,448,268,455	112,895,263,695	115,340,449,433	84,615,226,120	86,277,952,010	78,715,362,007	209,727,253,314	280,081,281,992	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.6 مخاطر التشغيل

تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن إدارة أعمال البنك ومهامه اليومية والتي يمكن أن يتعرض لها سواءً من داخله كاحتيال داخلي أو أخطاء بمسار وسياسات العمل أو قصور بالتدريب للموظفين أو نتيجة مشاكل تقنية، أو من خارجه كالاحتيالات الخارجية والأزمات الاقتصادية والطبيعية والسياسية، بالإضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الدولية الناظمة للعمل المصرفي والمالي.

ولمواجهة هذا النوع من المخاطر يقوم قسم المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر برصد ومتابعة وتجميع وتصنيف ودراسة وتحليل هذه المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل يومي، وعلى أساس المشاهدة المباشرة والأنظمة المتخصصة بذلك كتقييم المخاطر الذاتي والاستبيانات الدورية إضافةً إلى دراسات مؤشرات الإنذار المبكر والأساس للتحوط للمخاطر، وكذلك إصدار التقارير لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه متضمنةً التوصيات اللازمة للتحوط من هذه المخاطر بأنجح الطرق. ونشير إلى انتهاج البنك لأسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب مخصصات المخاطر التشغيلية.

33.7 مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على البنك أو قطاع البنوك بصفة عامة، ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج اعمال البنك. تقوم ادارة البنك بتقييم تلك المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من اثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للبنك.

33.8 إدارة استمرارية العمل وخطط الطوارئ

يولي البنك موضوع إدارة استمرارية العمل أهمية كبيرة وذلك عن طريق التطوير والصيانة الدورية لإدارة استمرارية العمل في البنك لغاية تطوير المرونة التنظيمية، حيث إن إدارة استمرارية العمل هي عملية إدارية شاملة تحدد التهديدات المحتملة وآثارها على أعمال البنك وأنشطته، حيث توفر هذه العملية إطار عمل لبناء المرونة التنظيمية التي تساعد على الاستجابة الفعالة التي تحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة وسمعة البنك وعلامته التجارية.

يحرص البنك على تحليل آثار الأعمال لتحديد الأعمال الحرجة وفق السيناريوهات المتوقعة وتصميم وتطوير خطط الاستجابة بشكل مستمر لمواجهة الكوارث والتهديدات التي قد يواجها بما يضمن إدارة الأزمات وضمان استمرارية العمل للمهام الحرجة بكفاءة وفعالية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الصحة والسلامة العامة لكافة الأطراف ذات الصلة.

يطور البنك وبشكل مستمر خطط استرجاع الخدمات والمنتجات وفق مراحل محددة تتناسب مع السيناريوهات المعدة بما يضمن استعادة كافة الخدمات والمنتجات وبالجودة المعتمدة وفق أفضل القواعد والممارسات المعروفة، كما يحرص البنك على توفير كافة التجهيزات والآليات اللازمة لإدارة استمرارية العمل، بما فيها تأمين العمل من المنزل (عن بعد) للمهام الحرجة ووفق أفضل الممارسات المعروفة وبما يضمن أمن وحماية المعلومات.

33.9 مخاطر الالتزام

بالنسبة لمخاطر الالتزام يحرص البنك على تنفيذ كافة أعماله على مبدأ الامتثال والتي تستند إلى أعلى المعايير المهنية التزاماً بالتعليمات والمتطلبات الرقابية.

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

2022	لغاية سنة دينار عراقي	أكثر من سنة دينار عراقي	الإجمالي دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**296,977,966,525**	**97,453,549,586**	**394,431,516,111**
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**45,937,268,516**	**(6,964,667)**	**45,930,303,849**
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**99,904,847,023**	**67,343,933,740**	**167,248,780,763**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**1,835,158,841**	**1,835,158,841**
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**64,389,822,495**	**25,398,284,709**	**89,788,107,204**
موجودات ثابتة	**-**	**27,572,390,397**	**27,572,390,397**
موجودات غير ملموسة	**-**	**676,150,050**	**676,150,050**
حق استخدام الأصول	**-**	**1,300,903,011**	**1,300,903,011**
موجودات أخرى	**3,466,743,962**	**4,589,482,713**	**8,056,226,675**
إجمالي الموجودات	**510,676,648,521**	**226,162,888,380**	**736,839,536,901**
المطلوبات			
ودائع المصارف	**5,442,709,642**	**-**	**5,442,709,642**
ودائع العملاء	**385,557,585,738**	**1,607,400,000**	**387,164,985,738**
تأمينات نقدية	**-**	**40,041,947,432**	**40,041,947,432**
مخصص ضريبة الدخل	**-**	**2,252,671,738**	**2,252,671,738**
مخصصات متنوعة	**-**	**9,808,378,468**	**9,808,378,468**
التزامات عقود الايجار	**-**	**1,329,668,632**	**1,329,668,632**
مطلوبات أخرى	**697,552,054**	**7,046,649,143**	**7,744,201,197**
إجمالي المطلوبات	**391,697,847,434**	**62,086,715,413**	**453,784,562,847**
الصافي	**118,978,801,087**	**164,076,172,967**	**283,054,974,054**

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

2021	لغاية سنة دينار عراقي	أكثرمن سنة دينار عراقي	الإجمالي دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	352,020,758,455	72,101,989,247	424,122,747,702
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,744,092,230	(70,775,788)	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	70,381,699,973	51,848,566,144	122,230,266,117
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	1,512,978,771	1,512,978,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	78,072,239,611	78,072,239,611
موجودات ثابتة	-	26,985,603,817	26,985,603,817
موجودات غير ملموسة	-	685,854,208	685,854,208
حق استخدام الأصول	-	1,073,489,236	1,073,489,236
موجودات أخرى	2,036,423,136	4,524,510,515	6,560,933,651
إجمالي الموجودات	461,182,973,794	236,734,455,761	697,917,429,555
المطلوبات			
ودائع المصارف	4,857,366,728	-	4,857,366,728
ودائع العملاء	377,336,614,784	-	377,336,614,784
تأمينات نقدية	-	20,124,602,248	20,124,602,248
مخصص ضريبة الدخل	-	1,057,932,943	1,057,932,943
مخصصات متنوعة	-	6,655,324,638	6,655,324,638
التزامات عقود الايجار	-	1,006,032,681	1,006,032,681
مطلوبات أخرى	273,630,275	6,524,643,266	6,798,273,541
إجمالي المطلوبات	382,467,611,787	35,368,535,776	417,836,147,563
الصافي	78,715,362,007	201,365,919,985	280,081,281,992

35 التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي للمصرف حيث يتكون من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.
الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليها المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

35 التحليل القطاعي (تتمة)

35.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

	2022				2021
	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
إجمالي الدخل التشغيلي	**17,699,814,852**	**9,029,749,661**	**251,009,674**	**26,980,574,187**	17,255,182,237
استرداد مخصصات	**-**	**-**	**200,000,000**	**200,000,000**	2,341,219,860
نتائج أعمال القطاع	**17,699,814,852**	**9,029,749,661**	**451,009,674**	**27,180,574,187**	19,596,402,097
مصاريف تشغيلية للقطاع	**-**	**-**	**(12,276,390,458)**	**(12,276,390,458)**	(10,420,577,492)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	**17,699,814,852**	**9,029,749,661**	**(11,825,380,784)**	**14,904,183,729**	9,175,824,605
مصروف الضرائب	**-**	**-**	**(2,252,671,738)**	**(2,252,671,738)**	(1,057,932,943)
صافي ربح (خسارة) السنة	**17,699,814,852**	**9,029,749,661**	**(14,078,052,522)**	**12,651,511,991**	8,117,891,662

	2022				2021
	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات القطاع	**427,206,933,170**	**272,026,933,598**	**-**	**699,233,866,768**	662,611,548,643
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	**(259,958,152,407)**	**259,958,152,407**	**-**	**-**	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	**-**	**-**	**37,605,670,133**	**37,605,670,133**	35,305,880,912
مجموع الموجودات	**167,248,780,763**	**531,985,086,005**	**37,605,670,133**	**736,839,536,901**	697,917,429,555
مطلوبات القطاع	**427,206,933,170**	**5,442,709,642**	**-**	**432,649,642,812**	402,318,583,760
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	**-**	**-**	**21,134,920,035**	**21,134,920,035**	15,517,563,803
مجموع المطلوبات	**427,206,933,170**	**5,442,709,642**	**21,134,920,035**	**453,784,562,847**	417,836,147,563

35 التحليل القطاعي

35.2 معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف. يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العراقية التي تمثل الأعمال المحلية ولا يوجد لديه فروع خارجية.

فيما يلي توزيع ايرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2022			
إجمالي الدخل التشغيلي	**24,864,339,284**	**2,116,234,903**	**26,980,574,187**
مصـــاريف رأسمالية	**1,688,603,630**	**-**	**1,688,603,630**
2021			
إجمالي الدخل التشغيلي	15,565,901,994	1,689,280,243	17,255,182,237
مصـــاريف رأسمالية	2,735,469,585	-	2,735,469,585

36 قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو ســداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في الســوق بتاريخ القياس في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود الســوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة والتي يمكن للبنك الوصــول إليها في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لالتزام تعكس مخاطر عدم الأداء.

تحديد القيم العادلة والهيكل الهرمي للقيم العادلة
يستخدم البنك الهيكل الهرمي في تحديد والإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)؛

المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة.

المستوى 3: طرق تقييم لا ترتكز معطياتها الجوهرية على بيانات يمكن رصدها في السوق.

37 كفاية رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

خلال عام 2020، اعتمد البنك المركزي العراقي تطبيق معيار بازل 3 في احتساب نسبة كفاية رأس المال، حيث أصبحت هذه النسب واجبة التطبيق خلال عام 2020، وبناء على ذلك تمت التغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

	2022	2021
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود رأس المال الأساسي:		
الأموال الخاصة الأساسية:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	**250,000,000,000**	250,000,000,000
احتياطي الزامي	**9,881,592,004**	9,249,016,404
أرباح مدورة	**14,359,600,000**	12,340,663,609
موجودات غير ملموسة	**(676,150,050)**	(685,854,208)
رأس المال الأساسي	**273,565,041,954**	270,903,825,805
رأس المال المساعد:		
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية بما لا يزيد عن 1.25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر (*)	**2,528,664,595**	2,196,021,209
إجمالي القاعدة الرأسمالية	**276,093,706,549**	273,099,847,014
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**202,293,167,606**	175,681,696,757
مخاطر السوق	**45,908,989,351**	37,738,099,954
المخاطر التشغيلية	**36,970,691,689**	31,144,860,160
المجموع	**285,172,848,646**	244,564,656,871
نسبة كفاية رأس المال (%)	**%95.93**	%111.67
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**%96.82**	%110.77

(*) يتم الاعتراف بالمؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال، ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

38 توزيعات أرباح نقدية

وافقت الهيئة العامة لمصرف المنصورللاستثمار – ش.م.خ المنعقدة بتاريخ 8 حزيران 2022 على توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنك بنسبة 4% من رأس مال المصرف تمثل مبلغ 10 مليار دينار عراقي، قام المصرف بالحصول على موافقة البنك المركزي العراقي وتمت عملية التوزيع بتاريخ 9 تشرين الأول 2022.
قررت الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 24 حزيران 2021 توزيع أرباح نقدية بنسبة 6% من رأس مال المصرف والذي يمثل مبلغ 15 مليار دينار عراقي وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة، حيث تمت عملية التوزيع بنهاية عام 2021.

39 الدعاوي القضائية

نظراً لطبيعة الأعمال يعتبر التقاضي شائع في القطاع المصرفي، لدى البنك سياسات واجراءات أنشئت للتعامل مع مثل هذه الدعاوي القضائية، حيث أن إدارة البنك تقوم باتخاذ كل ما يلزم لتحصيل أموال البنك. لذلك يكون اللجوء إلى القضاء ضرورة تستدعيها بعض الحالات التي استنفذت فيها إجراءات التوصل إلى حل تفاوضي، وعليه فإن البنك أقام العديد من الدعاوى القضائية على بعض المدينين بهدف تحصيل الديون المتعثرة. من جهة أخرى قام بعض المدينين برفع دعاوى تخاصم أخرى لأسباب مختلفة.
في كلا الحالتين فإن لدى البنك مجموعة من الإجراءات التي يتم اتباعها لتقييم تلك القضايا، يقوم البنك بطلب استشارة فنية وقانونية حول وضع الدعاوي القضائية، وإذا وجد توقع لخسارة يمكن تحديد قيمتها، يقوم البنك بالتعديلات اللازمة لتعكس الآثار السلبية للدعاوى القضائية على مركزه المالي.

فروع مصرف المنصور للاستثمار

اسم الفرع	اسم مدير الفرع	الموقع	رقم الهاتف
الفرع الرئيسي	السيد آسر رياض صديق	بغداد: الكرادة خارج – البو جمعة	07746669720
فرع السليمانية	السيد ديار هوشيار عبد القادر	السليمانية: شارع سالم – قرب شركة آسيا سيل	07746669730
فرع أربيل	السيدة ديلان سردار	أربيل: طريق كويسنجق – قرب مستشفى الرسول	07746669740
فرع الكرخ	السيد أحمد محمد صادق	بغداد: حي المنصور- قرب شركة زين للاتصالات	07746669750
فرع كربلاء	السيد سعد عبد الهادي	كربلاء: شارع الإسكان	07746669760
فرع البصرة	السيدة علا فالح	البصرة: شارع الاستقلال – مجاور وحدة مكافحة الشغب	07746669770
فرع النجف	السيد جليل محمد الكاظم	النجف: حي السعد – قرب ساحة ثورة العشرين	07746669780
فرع الحلة	السيد كرار خضير (معاون مدير الفرع)	الحلة: شارع 40	07746669790